هوزم

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الرابعة / العدد ٣٥ / كانون الثاني وشباط / ٢٠١٧ / عدد خاص/

سوريا.. أوّل جمهوريّة للنساء

المرأة في الدراما السوريّة بين النمطيّة وكسر المحرّم

يوسف عبدلكي يخرج عن طبيعته الصامتة ليلجأ إلى الجسد الإنساني

لوحة للفنان السوري: يوسف عبدلكي

الفهرس

ملف..... ص ٤

المرأة السورية بين حكم البعث والثورة..
واقع لم يتغير

- المرأة السورية.. من إقصاء «البعث» إلى الثورة السورية
- يوم المرأة .. ملامسة ناعمة للهيمنة الذكورية

حوار..... ص ١٠

مجلة صور تحاور الفنان التشكيلي السوري يوسف عبدلكي

رأي..... ص ١٥

- العلم نعتٌ آخر للجهل
- عن خيانة المثقّفين
- الشرعة الدولية لحقوق الانسان والتشريعات السورية

إيقاع العدسة..... ص ٢٠

تحقيق..... ص ٢٢

- االمرأة في الدراما السوريّة بين النمطيّة وكسر المحرّم
- أرملة وعانس و.. عازفة عن الزواج

سوريا .. أوّل جمهوريّة للنساء

منوعات..... ص ٢٩

الدعارة والاباحية وازدواجية نظرة المجتمع

نافذة على الحقوق..... ص ٣٢

المرأة في سوريا بين تناقضات القوانين والدساتير

اقتـصاد وتنمية ..... ص ٣٥

بين أنياب المنفى والحرب.. المرأة السورية تصنع الأمل!!

ثقـافة ..... ص ٣٩

قراءة في رواية «بانسيون مريم»:

الديك..... ص ٤١

أيّها الجار.. سآكل قلبك

صور

تتأصل المدنية بالوعي

مجلة شهرية مستقلة تعنى بالشأن المدني وحرية التعبير وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات

Email: info@suwar-magazine.org

Facebook: suwar-magazine

website: www.suwar-magazine.org

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

المرأة في المشهد السوري بعد ست سنوات

يشي المشهد السوري بعد ست سنوات من الحرب الدامية التي عصفت بسوريا على إثر اندلاع الاحتجاجات السلمية التي طالبت بالحرية، بتغيرات بنويّة عميقة طالت جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتركت آثاراً بالغةَ العمق في حياة السوريين ومفاهيمهم ومعتقداتهم ورؤيتهم إلى أنفسهم وحقوقهم وحدود حريتهم، وتجلّى هذا الأثر بشكل واضح على نظرة المجتمع السوري إلى حقوق المرأة وحريتها وحضورها في الشأن العام ومشاركتها وقدرتها على القيادة .

هذه الاحتجاجات التي لم تغب عنها المرأة تهتف للحرية وتتوق إليها من أجل البرهنة على قدرة المرأة وفاعليتها، وفرصة للتخلص من القيود والنظام الاجتماعي الذي فرض عليها.

المرأة السورية خلال سنوات الحرب تعرّضت إلى انتكاسات كبرى طالت دورها وحقوقها ومساحة الحرية التي كانت تتطلّع إليها عبر مشاركتها في الاحتجاجات، كما طالت جسدها نتيجة تغيّر المسار السلمي لهذه الاحتجاجات وتحوله إلى حرب مدمرة للعباد والبلاد، كانت النساء الضحية الأكبر فيها، حيث تُركّنَ فرائسَ للهمجية والتوحّش في المعتقلات تُنْتَهك أجسادهن وكرامتهن.. وفي مناطق النزوح وبلاد اللجوء أصبحن عرضةً للابتزاز الجنسي والنفسي.

غياب الرجل ضاعف من مسؤوليات وأعباء المرأة في ظل ظروف اقتصادية معيشية بالغة السوء تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الكريمة لتكون المرأة بمفردها في مواجهة صعوبات الحياة ومسؤولة عن تأمين معيشة أسرتها.

ومن جانب آخر تمّ تهميش دور المرأة في المجالات السياسية والمجتمعية في تشكيلات وتكوينات كانت تحمل مفاهيم وقيم الثورة بعد صعود التيارات الإسلامية والعسكرة بشكل خاص في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة وبات حضور المرأة محدوداً لا يتعدى كونه شكليًا بعيداً بالتمام عن مراكز صنع القرار.

على الرغم من ارتفاع أصوات مطالبة بحرية المرأة وحقوقها ودورها بمشاركة حقيقية في الحياة السياسية والمجتمعية من قبل الحركات والمنظمات النسويّة والحقوقيّة ومناهضة التمييز وعدم المساواة بين الرجل والمرأة، إلا أنها تبقى مجرد صيحات لم تجد بعد انعكاسها وتأثيرها على أرض الواقع في سوريا.

تحاول مجلة صور في هذا العدد أن تكون مساحة مفتوحة لمناقشة قضايا المرأة ومشاكلها وتسلّط الضوء على بعض من الممارسات التي فرضت بحقها والتراجع الذي طال دورها في ظلّ التوجّه نحو العسكرة والأسلمة في سوريا .

المرأة السورية بين حكم البعث والثورة.. واقع لم يتغير

المرأة السوريّة .. من إقصاء «البعث» إلى الثورة السوريّة

لينا الشوفي

يوم المرأة.. ملامسة ناعمة للهيمنة الذكوريّة

أنجيل الشاعر

المرأة السوريّة .. من إقصاء «البعث» إلى الثورة السوريّة

لينا الشوفي

عمل حزب البعث منذ استلامه للحكم في سوريا رغم ادّعائه إعطاء المرأة السوريّة حقوقها ووقوفه إلى جانبها على تأطير نشاطها ضمن المجتمع عبر ما يسمّى «الاتّحاد النسائيّ العامّ» الذي عزّز دور النساء الحزبيّاتَ وأوكل إليهنّ بعض المناصب في الدولة من باب التمثيل الشكليّ، وأحياناً لما تلعبه الواسطة والفساد في تنصيب (قياديّين) في مناصب غير جديرين بها؛ وقام بإقصاء غيرهنّ من ذوات الكفاءات العالية، القادرات على قيادة مراكز جنباً إلى جنب مع أصحاب النفوذ في كل مفاصل المجتمع السوريّ . وكل هذا يخالف ما جاء في المادّة ٢٣ من دستور الجمهوريّة العربيّة السوريّة المعدّل في عام ٢٠١٢ التي تشير إلى: «توفّر الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعّالة والكاملة في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطوّرها ومشاركتها في بناء المجتمع.»

المرأة السوريّة في «انفتاح النظام»

مع (وصول) بشار الأسد للحكم، قامت أسماء الأسد برعاية بعض النشاطات التي تخصّ المرأةَ والطفل. ثم أسّست بدعم من الاتّحاد الأوربيّ (الأمانة السوريّة للتنمية) سنة ٢٠٠٧ وهي مؤسّسة غير حكوميّة وليست ربحيّة؛ تهدف إلى تمكين أفراد المجتمع على اختلاف مشاربهم؛ وقد أولت المرأة السوريّة دعماً خاصّاً وعملت على رفع إمكانيّاتها كما يدّعي الإعلام السوريّ. طبعاً تلك المشاريع والمؤسّسات التي قادتها أسماء الأسد بداعي تمكين المرأة السوريّة وجعلها فاعلة في المجتمع السوريّ، لم تكن إلا تقليداً أو بالأحرى إشارة إلى وجود منظّمات مجتمع مدنيّ في سورية أسوةً بباقي البلدان المتطوّرة التي تعطي المرأة حقوقها وتخوّلها بقيادة مراكز مهمّة في المجتمع. ذلك لأن ما قامت به هذه الجمعيّات أو المبادرات، اقتصر على دعم شريحة معيّنة من النساء السوريّات ضمن تشجيعهنّ على القيام بأعمال يدويّة وافتتاح ورشات خياطة لتدريب الفتيات إلى غير ذلك من الأعمال التي ليس لها صلة بالدور الحقيقيّ للمرأة المتمثّل بوجودها السياسيّ والاجتماعيّ وكذلك في اتّخاذ القرارات.

من باب الانفتاح على العالميّة كما تروّج «السيّدة الأولى»، قامت في عام ٢٠٠٢ باستضافة مؤتمر ــ سيّدات الأعمال ــ الذي يُعدّ أكبر تجمّع لسيّدات الأعمال في الشرق الأوسط..الذي لم يتمخّض منه بالنسبة للنساء السوريّات سوى جمع الصور التذكاريّة وحفلات العشاء وتبادل أرقام الهواتف والهدايا..!

حتى أن مؤتمر «المرأة السوريّة التركيّة» الذي عقدَ في قصر المؤتمرات بدمشق عام ٢٠٠٨ بحضور السيدة «أمينة أردوغان» زوجة الرئيس التركيّ رجب طيب أردوغان، تحت عنوان «نحو تطوير الدور الاجتماعيّ للمرأة»، لم يتعدَّ الشعارات بالنسبة للجانب السوريّ، وأجندات العمل المكتوبة ورقياً التي لاقت مصيرها في الخزائن مثل سواها من أجندات عمل لم يطبّق منها إلا ما ندر وضمن مناطق معيّنة على حساب مناطق أخرى. إن هذه الفقاعات الإعلامية والاجتماعات والمؤتمرات التي شاركت بها السيّدة الأولى منذ ٢٠٠١ لتمكين المرأة السوريّة حتى الآن، لم نرَ منها شيئاً على أرض الواقع ولم يتغيّر وضع المرأة السوريّة حتى بنسبة ١٠ ٪، بل على العكس، ازدادت وتيرة التهميش الاجتماعي والاقتصادي، خاصّةً في الأرياف السوريّة التي تشكو من إهمال متقصّد وتهميش ممنهج منذ ما يسمّى (الحركة التصحيحية) ١٩٧٠ حتى قيام الثورة السوريّة في آذار / مارس ٢٠١١ التي جعلت من المرأة السوريّة المضطهدة ثائرة على قوانين النظام المستبدّ والمجتمع(الذكوريّ) وغيرهم ممّن ينكر وجودها وحقوقها في المجتمع السوريّ.

بين العقيدة والسلطة والحقوق

في سنة ٢٠٠٥ شهدت دمشق ظهور حركة «القبيسيّات» الدينيّة إلى العلن، وهي حركة دينيّة أساسها عقيدة «السنّة الأشاعرة»؛ وجاءت تسميتها نسبةً إلى شيخة الحركة (منيرة القبيسيّ (١٩٣٣ ، وكانت قد بدأت ممارسة نشاطاتها بعلم النظامّ وتغاضيه عنها، وازداد نشاطها في الثمانينات بشكل واضح بدعم من مفتي الجمهورية « أحمد كفتارو».. ومع انطلاق الثورة السوريّة، أبدت دعمها للنظامّ وتبنّت موقف الإسلام من ضرورة إطاعة الحاكمّ وأولياء الأمر. هذا ما جعل النظام السوريّ يتّجه بقوله للإسلام المعتدل الذي تمثّله المرأة السوريّة!، وكلّنا يعرف أن النظام السوريّ على استعداد بالاعتراف بأيّ طرف، حتى الشيطان إذا كان من مناصريه. فكانت هذه الشريحة من النساء التي وقفت ضدّ الثورة السوريّة، تلقى اهتماماً من النظام ومؤسّساته.. إضافةً إلى «أمّهات شهداء الجيش السوريّ» اللائي تلقّينَ بعض «التكريم» والإطلالة الإعلاميّة.

اشترك حكم الأبّ والابن بالعمل على تهميش دور المرأة السوريّة في مناحي الحياة السياسية والاجتماعية، وساهما بإخضاعها لحكم السلطة الاجتماعية والدينية والأسريـة، إذ لم يتمّ إجراء أيّ تعديلات قانونية حقيقيّة من شأنها تعزيز مكانة المرأة واحترام حقوقها.. فما زالت المرأة السورية غير قادرة على منح الجنسية السوريّة لأولادها،

ومازالت النساء تُقتل تحت مسمّى (جريمة الشرف) ويُبرّأ القاتل!ّ ومازال القانون السوريّ يسمح بتعدّد الزوجات.. ومازالت الفتيات يزوّجنَ قبل بلوغ السنّ القانونية بعقود غير مسجّلة دون أيّ محاسبة لوليّ أمرها أو للشيخ الذي أبرم عقد الزواج.

كان أن رأت المرأة السوريّة مع انطلاق الثورة فرصة للتخلّص من قيودهاً والتحرّر من وصاية المجتمع عليها، فوقفت في المظاهرات الأولى والحراك السلميّ إلى جانب الرجل في تنظيم المظاهراتً والمشاركة بها، وإعداد اللافتات والمناشير المناهضة للنظام الاستبداديّ في سوريا؛ فتعرّضت للملاحقة، والاعتقال والضرب والابتزاز الجنسيّ والنفسيّ؛ ومن الأسماء النسائية المؤثّرة التي برزت في تلك الفترة، «منتهى سلطان باشا الأطرش» التي يحمل اسمها رمزيّة خاصّة في قلوبً وعقول السوريّين. تردّدت منتهى على مجالس عزاء شهداء الثورةً وسجّلت عبر الكلمات التي ألقتها موقفاً واضحاً من النظام السوريّ مطالبة صراحةً بإسقاطهً وكافّة رموزه،ً وأكّدت على حرّية الوطنّ والمواطن بعيداً عن التدخّل الأجنبيّ وعلى وحدة الشعب السوريّ بكافة أطيافه.ً وبرزت على الصعيد الحقوقيّ «رزان زيتونة»، ومن الوسط الفنّي مي سكافً ويارا صبري وكندة علوش والكثيرات غيرهنّ من اللواتي تركنَ بصمة في الحراك المدنيّ السوريّ.

كما سجّلت الثورة مظاهرات خاصّة بالنساء بدءاً من درعا إلى دمشقً وبانياسً ووالحسكة وإدلب، وصولاً إلى السويداء وباقي المدن والبلدت السوريّة.

و مع تغيّر طبيعة الحراك الثوري من السلميّ إلى العسكريّ، تراجع دور المرأةً وتغيّرت طبيعة نشاطها، فبرز من جانب دورها كناشطة إعلاميّة توثّقً وتساهم في إيصال مايحدث على الأرض إلى القنوات الإعلاميةً ومواقع التواصل الاجتماعيّ؛ ومن جانبٍ آخر، خضعت أعداد كبيرة من النساء لدورات في الاسعافات الأوّلية واندفعنَ للعمل في المشافي الميدانيّة مع الطبيباتً والممرّضات. كما لعبت الكثيرات منهنّ دوراً مهمّاً في إدخال الموادّ الطبيةً والغذائية إلى المناطق المحاصرةً ومرافقة الشبّان المطلوبين أمنياً مستغلّات تساهل حواجز النظام مع النساءً وخاصّة من المنتميات للأقلّيات الطائفية.

كما برز نموذجاً مميّزاً من النسوة السوريّات البسيطات اللاتي اندفعنَ بفطرتهنً وغريزتهنّ الأموميّة للوقوف في وجه الظلم والانحياز العفويّ للمظلوم.. فكانت أم أحمد رمزاً للأمّ السوريّة _تحاكي أم سعد في أدب غسان كنفاني_ التي فتحت بيتها لإخفاء المنشقّين عن جيش النظامً وساهمت مع غيرها في تزويد الثوار بالسلاحً والذخيرة وإعداد وجبات الطعامً وإيصالها لهم على امتداد الساحة السوريّة.

و غدت سعاد نوفل ابنة الرقّة رمزاً للوقوف في وجه نظام الأسد، ثمّ في وجه «داعش»ً واستبدادها حتى اضطرّت مرغمة تحت وطأة تهديداته إلى مغادرة مدينتها.

أمّا على صعيد التشكيلات السياسيّة من المجلس الوطني إلى الائتلاف الوطني، لم يرقَ تمثيل المرأة إلى طموحها، وغالباً ما تتمّ دعوتها للانضمام إليها في المراحل النهائية وقبل الإعلان عن تأسيسها مباشرة كتعبير عن التنوّع فيه أكثر من كونها جزءاً مؤثّراً وفاعلاً؛ وعندما تمّ الإعلان عن ولادة «الهيئة العليا للمفاوضات» بمشاركة سيدتين فقط، أعلنت عن تشكيل لجنة استشارية نسائية تتبع مباشرة للمبعوث الأمميّ إلى سوريا «ستيفان دي مستورا» الذي أكّد على ضرورة مشاركة نسائية أكبر في الوفود المفاوضة في جنيف.ً وتتألّف من مجموعة من السيدات في محاولة لتمثيل جميع أطياف الشعب السوري، وهي اللجنة التي أطلق عليها اسم (لمجلس الاستشاريّ النسائيّ السوريّ)

في المناطق الخاضعة للمعارضة

إذا كانت التشكيلات السياسية المفترض أنها الحامل السياسيّ للثورةً ولقيمها قد همّشت دور المرأة، فإن الوضع في المناطق التي خضعت لسيطرة المعارضة أكثر تعقيداً، ومرتبط إلى حدّ كبير بطبيعة الفصائل

العسكريّة المسيطرة على المنطقة (مدنية – إسلامية معتدلة – إسلامية متشدّدة) وطبيعة الإدارة فيها، وقد أُبعدت المرأة فيها عموماً عن مراكز صنع القرار، وكانت لها مساهمة محدودة في المجالس المحلّية. فظروف الحربً والنزوحً وغيرها قد فرضت نفسها على السوريين كافة، فإن المرأة السوريّة وجدت نفسها أمام تحدّيات جديدة، حيث وجدت الكثيرات أنفسهنّ دون مُعيل لهنً ولأسرهنّ بعد استشهاد أزواجهنّ أو اعتقالهم أو إصابتهم بإعاقة منعتهم من العملً وصار لزاماً عليهنّ أخذ الدور في تأمين دخل الأسرة إلى جانب أعباء الحياة الأساسيّةً والتي تضاعفت صعوبتها نتيجة الحصارً وانقطاع الخدمات من ماءً وكهرباءً واضطرارهنّ للقيام بهذه الأعمال بطريقة بدائية.

لقد شهدت المناطق المحرّرة نشاطاً نسويّاً لتشكيل منظّماتً ومؤسّسات تهتمّ بشأن النساء وتقديم الدعم النفسيّ لهنّ والعمل على تمكينهنّ للمشاركة الفعّالة ببناء الأسرةً والمجتمع.مثل «جمعيّة نساء سوريا» في حلب ومنظّمة «بارقة أمل» في إدلبً و«مركز النساء الآن» في معرّة النعمانً و«مركز نساء الغوطة» لتقديم الرعاية للمرأةً والطفل. كما نشطت النساء في المشاريع الخاصّة بتعليم الأطفالً ورعايتهم كمشروع «سوريّات للتعليم» بريف اللاذقية الشمالي لتعليم الأطفال النازحين

و نجحت المرأة نسبيّاً بفرض نفسها في مجتمع يوصف بالمحافظً، واستطاعت أن تشكّل في دوما مكتب المرأة التابع للمجلس المحلّي الذي لعب دوراً في تفعيل دور المرأة في المجالس المحلّيةً، وهناك محاولات لتعميم هذه التجربة على المجالس المحلّية في الغوطة

كما استطاعت المنظّمات النسائية في محافظة إدلب رغم سيطرة «جيش الفتح الإسلامي» عليها، عقد مؤتمر نسائيّ يضمّ كافة المنظّماتً والمؤسّسات النسائية في المحافظةً، واستطاعت من خلاله تشكيل (حلقة سلام) التطوّعية التي تهدف لإنشاء مكاتب نسائية في دوائر المدينة تهتمّ بأمور النساء عموماً وزوجات الشهداءً والمعتقلين خصوصاً.

أمّا بالنسبة للمنظّمات السورية التي تعمل خارج سوريا، فقد بلغت نسبة النساء العاملات ٢٠ ٪ تساهم ١٢٪ منهنّ في القرارات القياديّة، أمّا في القرارات الاستراتيجيّة فتنخفض النسبة ل ٥٪ وفق إحصاء شبكة (أنا هي) وملتقى (حنين الثقافي) شمل ١٠٠مكتب لمنظّمة في مدينة غازي عنتاب التركيّة.

في منطقة الجزيرة السوريّة ومع انسحاب «قوات الأسد» ومؤسّساته من المناطق ذات الأغلبيّة الكرديّة في شمال شرق سوريا، عمدت الهيئات السياسيةً والمدنية بمشاركة واسعة من مختلف الأحزاب الكردية إلى ملء الفراغ الحاصلً وتنظيم شؤون المدنيين عن طريق الإدارة الذاتية لمناطقهم، والتي أعلن رسمياً عنها في آذار ٢٠١٦ وتتميّز هذه المناطق بتنوّع مكوّناتها،ً وقد ساهم هذا في أن تلعب المرأة دوراً واسعاً عن طريق عشرات المؤسّساتً والمنظّمات النسائية التي تمّ تأسيسها في ظلّ حكم الإدارة الذاتيةً وانخرطت في العمل السياسيّ، وتولّت مناصب سياسية حسّاسة إضافة لتواجدها في مؤسّسات الحكم الذاتي..و كما كان لها تواجد عسكري بعد أن شكّل حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) وحدة عسكريّة خاصّة بالنساء باسم «وحدات حماية المرأة»ً وقوات الأسايش،ً وقد استغلّ هذه الصورة لمخاطبة الغربً وتقديم صورة مخالفة لما ظهرت عليه في مناطق سيطرة المعارضة.

نهايةً.. تسعى المرأة السوريّة مهما كان انتماؤها إلى التخلّص من الاستبداد الاجتماعي والسياسي، وتتطلّع إلى مكانتها الحقيقية التي سلبها إياها نظام البعث وصغار العقول في المجتمع السوريّ.. ولقد رأينا نماذج كثيرة منذ انطلاق الثورة السوريّة باستطاعتها قيادة مجتمع بأسره، فهي نماذج واعدة، وأصبحنا على يقين أن المرأة السوريّة خلّاقة في كل مكان، وفي أيّ شأن إن سُمحَ لها أن تعبّر عن إرادتها ونفسها دون قيود. فلها حقّ حقيقيّ.. كما للرجل حقّه في أيّ شيء ماضياً ومستقبلاً.

يوم المرأة
ملامسة ناعمة للهيمنة الذكوريّة

أنجيل الشاعر

لايزال العالم مصرّاً على الاحتفاء بيوم المرأة العالمي، في الوقت الذي لم يعد الرهان عليه مجدياً، لتحسين مكانة المرأة في المجتمع وتمكينها من التمتّع بحقوقها المدنية: الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية أسوة بالرجل، خصوصاً بعد صعود قوى اليمين المتطرّف، في المجتمعات الرأسمالية في أوربا وأمريكا، التي بدأت فيها حركات التحرّر النسوية لمناهضة التمييز والعنف ضدّ المرأة منذ قرن ونيّف من الزمن، وحقّقت مكاسب مهمّة على الصعيد الحقوقي، وفي مجالات المعرفة والعلم والعمل والمشاركة النشطة في التنمية والتقدّم.

فمنذ تشكُّل المجتمعات البشرية، وقبل نشوء المجتمع المدنيّ والدولة الحديثة والمؤسّسات الحامية للإنسان والملكيّات الخاصة والعامة، كان الناس يعتمدون على نوع من الحماية الذاتية التي تحتاج إلى القوة البدنية «البيولوجية» فساد الرجل حامياً لنفسه وأسرته، ممّا أضعف من قوة المرأة بعد أن كانت هي السائدة والحاكمة في المجتمعات الأموميّة. وبعد ظهور الملكية الخاصة بات تقسيم العمل قائماً على التمييز الجنسيّ ولا يزال حتى وقتنا الراهن، بل أخذ يمتدّ إلى التمييز العرقي والإثني والطبقي والديني والطائفي، وما زالت مجتمعات، كمجتمعاتنا ذكوريّة خالصة، وأخرى تغلب عليها السمة الذكوريّة، بسبب هيمنة الرجل وسلطته المستمدّة من السياسة والقانون اللذين يكفلان له الحقّ في فرض سلطته على المرأة.

في ظلّ استمرار السلطة الفظّة والعنف العاري، اللذين يمارَسان على النساء كافة، ولا سيّما في البلدان التي تشهد حروباً ونزاعات داخلية، كسوريا وغيرها، وتُترَك فيها النساء فرائس للهمجيّة والتوحّش، يبدو «اليوم المرأة العالمي» للمرأة تكريساً آخر للهيمنة الذكوريّة، أو ملامسة ناعمة لعواطف المرأة وتلاعب بعواطفها لإرضائها من قِبل الرجل، وإسكاتها عن المطالبة بحقوقها المدنية والسياسية، وهذا ما

أسماه الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي، «بيار بورديو» «العنف الرمزيّ»، في كتابه «الهيمنة الذكوريّة»، وقال فيه: «.. ما أسمّيه العنف الرمزيّ، هو ذلك العنف الناعم واللامحسوس واللامرئي من ضحاياه أنفسهنّ (وأنفسهم)، والذي يمارس في جوهره بالطرق الرمزية الصرفة للاتّصال والمعرفة، أو أكثر تحديداً، بالجهل والاعتراف أو بالعاطفة حدّاً أدنى». فالنظام الاجتماعي الذكوريّ يريد تأكيد الهيمنة وفرضها بصورة مختلفة تتسلّل إلى الأجساد وتتغلغل فيها، ومنها إلى المتخيّل الجمعيّ، وتجعل منها نتيجة طبيعية لحالة معينة، وأنها تمتلك من الشرعية ما يكفي لفرض سلطة القوي وزيادة استضعاف الضعيف، ولا يزال انتهاك حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة خاصة أمراً مألوفاً في الوقت التي تعالت فيه صيحات التحرّر والحركات النسوية الحديثة، والتي تعتمد على الفلسفة النقدية النسوية لما بعد الحداثة ونشر الثقافات العابرة للحدود المناهضة للتمييز العرقي أو الديني والتي تساوي بين الرجل والمرأة في كافة مجالات الحياة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وقد كتبت «سوزان مولر أكين»، في كتاب نقض مركزية المركز: «إن الاعتراف بحقوق المرأة بوصفها من حقوق الإنسان، يعني النظر إلى مؤسّسات الأسرة والدين والثقافة أو التقاليد في أضواء مستجدّة ... حتى الإعلانات التي تستهدف صراحة حقوق المرأة مثل إعلان عام ١٩٦٧ وميثاق القضاء على كافة أشكال التمييز ضدّ المرأة عام ١٩٧٩، قد وقّعتها بل صدّقت عليها حكومات لدول نجد قوانينها أو الممارسات المقبولة فيها أبعد ما يكون عن تنفيذ أحكام هذه المواثيق».

ومـمّا لا شـكّ فيه بـأن تنمية المجتمعات وازدهـارهـا لا تتحقّق إلاّ بمشاركة المـرأة في كافة مـجـالات الحياة، لأن «الإنـسـان ليس مجرّد طاقات وقدرات منتجة، يتعيَّن تأهيلها من أجل التنمية الاقتصادية، بل هو الأساس على مستوى المُدخلات والعمليات والمُخرجات والغايات، ولا توجد تنمية ممكنة إلّا بمقدار توسّع خيارات الإنسان وامتلاك قدراته الذاتية»، حسب مصطفى حجازي. لكنّ المـرأة في بعض المجتمعات عموماً ومجتمعات العالم الثالث خصوصاً تعاني أكثر ممّا أشار إليه الدكتور مصطفى حجازي، من طروحات وأبحاث ومعالجات، لما تسبّبه البيئة الاجتماعية من تخلّف وتعلّق بالموروث من الأفكار والتصوّرات والعادات البالية، وما تكرّسه البيئة الدينية من محرّمات، لذلك أنتجت هاتان البيئتان امرأة تؤول بها الحال إلى القهر وتعريض نفسها للاستغلال، خاصة في محاولتها الخروج من بيئتها الضيّقة مهما كانت الوسيلة المتّبعة لتحقيق ذلـك، في مجتمع يتّجه باتّجاه واحد، «فكيف يمكن لنظام الكون باتّجاهه الأحـادي والممنوع، وما يمثّله من التزامات وعقوبات، أن يكون محترَماً رغم ذلك؟ ثم كيف تراه يتأبّد وهو النظام ذاته الذي يحمل من العنف والهيمنة وإهدار حقّ الغير ما يحمله؟» هذا النظام الاجتماعي – السياسي يرى أن كل ما يفعله الرجل من هيمنة وتسلّط هو حالة طبيعية، بسبب الفارق «البيولوجي» بين الرجل والمرأة وتقسيم العمل. المرأة ، في هذا النظام منجبة ومربّية ومسؤولة عن الأعمال المنزلية، والرجل مسؤول عن تلبية حاجات الأسرة. حتى في الفعل الجنسي يكون الرجل هو المهيمن وبيده زمام المبادرة، وقد يعتبرها الرجل في أغلب المجتمعات غير متناظرة، ولا تقوم على التشارك الحرّ، بل نوع من فتح أو غزو، ويكون لديه فضاءٌ رحب للتبجّح بمغامراته في محافل الرجال، لأن الممارسة الجنسيّة، في عرفه، فعل من أفعال الهيمنة والاستيلاء والتملّك.

تحضرني هنا قصيدة الشاعر «نـزار قباني» التي تمثّل هذه النزعة الغزوية وهي امتداد لمواقف السلاطين، الذين يفتحون المدن ويفوزون بالغنائم والسبايا:

لن يقف شيء أمام طموحاتي الشعرية
وشبقي اللغويّ
لن يقف شيء أمام نزيف كلماتي
وصراخ شهوتي ..
سأهبط على رمال جسدك بمظلّاتي الملوّنة
وأجرّد حرسك من سلاحه ...
وأستولي على كنوز روما ...
وأفتح أبواب القسطنطينية
.....

نزار يشبّه الرجل بـ «محمد الفاتح» و «أتيلا» ويريد أن يكون غازياً ليسيطر على مدينة جديدة يضيفها إلى مملكته الواسعة، فالفرق بين الرجل والمرأة في الحالة الجنسية، يكمن في التصوّرات الجنسية التي ترتبط بالتأويلات والإشـارات المبهمة التي ينتج عنها الفعل الجنسي، والاستيهامات التي يخلّفها. أمّا المرأة المهيّأة اجتماعياً لهذه الوظيفة فتعتبرها تجربة حميميّة محمّلةً بالمشاعر العاطفية الشديدة وقد لا تتضمّن الفعل الجنسيّ بالضرورة.

يشهد العالم اليوم تغيّرات كبيرة تشير إلى اضطراب في الوعي والثقافة والفكر، مع صعود قوى اليمين المحافظ واليمين المتطرّف، القائم على التمييز الجنسي والعنصري. هذا الصعود الانتكاسي يولّد حالات شعبويّة تهدّد استقرار المجتمعات. كما تعمل أوربا على تنقية الهوية الأوربية من غير الأوربيين، وفي أمريكا يعتبر فوز «دونالد ترامب» على منافسته «هيلاري كلنتون» لحظة مفصليّة تحمل إمكانات النكوص عن الديمقراطية والاستهتار بحقوق الإنسان وكرامة المرأة خاصة. هذا يعني أن القوى السياسية التي تريد الحفاظ على الأوضاع السابقة والتقاليد الموروثة كما هي، والتي ترى أن البشر ليسوا متساوين وأن التفاوت الطبقي والاقتصادي والاجتماعي أمرٌ حتميّ، بل سنّة كونية أجازتها الأديان، مضافاً إليها الوطنية والقومية المتشدّدة وكراهية الآخر المختلف، والاعتقاد الراسخ بالاصطفاء، الأمر الذي ينعكس سلباً على شعوب العالم بوجه عام وشعوب العالم العربي بشكل خاص، بسبب الأوضاع المتوتّرة التي سبّبتها الحرب الدائرة في سوريا وغيرها، وجعلت من الإنسان السوري إنساناً مهدوراً، وخصوصاً المرأة التي فقدت ما فقدته من أنوثة وتحوّلت إلى امرأة مسترجلة تعيل أسرتها في غياب الرجل المفقود وأصبحت تشتهي العودة إلى عالم أنوثتها الاجتماعية، في هذا العالم المأزوم.

كلّ عام والأمم المتّحدة بخير

نرى الكثيرين من السوريّين متمسّكين بتعبير «الثورة» رغم أن الحرب طحنتها

يوسف عبدلكي... يخرج عن طبيعته الصامتة ليلجأ إلى الجسد الإنساني

مجلّة صُوَر تحاور الفنّان يوسف عبدلكي

حاوره: أميرة سلام

يوسف، الإنسان والفنّان والسياسيّ، استقبلنا في بيته الشامي الجميل، فلن تجد صعوبة كبيرة في اكتشاف روعة المكان وجمال الطبيعة وشجرة الليمون في أرض الـدار، ومَرسَمه مكان عمله، حيث تجد لوحاته في كل مكان، والمدفأة القديمة الجميلة التي كانت حرارتها تضفي على المكان دفئاً يلامس روح يوسف وبشاشة وجهه، فالتقيناه وكان حواراً صريحاً دون تحفّظ، وخاصة بعد الانتقادات والسجالات التي رافقت معرضه «عاريات» ، فكان واثقاً من كل شيء، مفعماً بالأمل رغم ضبابيّة المشهد العام.. وقال الحياة أبقى وأجمل، ويجب أن نعيشها بكل لحظاتها وتفاصيلها..

خرج يوسف عبدلكي عن طبيعته الصامتة ومن الجماجم والعظام البشرية، ليخرجنا معه من الرعب والهلع المحيط بنا من كل جانب ليذهب الى الجسد الإنساني في معرضه «عاريات» ليرينا أن الحياة أقوى من الموت، وبدأنا معه:

«عاريات».. ما هي الرؤية التي أردت إيصالها من خلال لوحاتك؟

الشغل على الجسد الإنساني هو شغل موجود منذ القديم، منذ أيام الكهوف إلى كل الحضارات، الفرعونية واليونانية والرومانية والرافدية والصينية وعصر النهضة...الخ، دائماً هناك حضور له مميّز وأساسي وقوي بكل أنواع الفنون، وبالتالي كل كليات الفنون عندما تريد أن تعلّم طلابها كي يتمكّنوا من هذه المهنة التي اسمها نحت أو رسم أو بقية فروع الفن التشكيلي، فدراسة العاري هي شيء أساسيّ، إلى جانب الموضوعات الكبيرة الأخرى.

دخول ثقافة البترودولار في منتصف السبعينات ثم انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في أواخر السبعينات، توسّعت موجة التشدّد الديني. كلتا الموجتين مدعومتين بمال نفطيّ هائل امتدّتا لكل الدول العربية، هذا أدّى ـ إضافة لعوامل أخرى ـ إلى أن يكون هناك تغيّرات اجتماعية في العديد من الدول العربية منها موجة الحجاب مثلاً. في مجال الفنون، كان في ستينات القرن الماضي في كلية الفنون الجميلة بدمشق موديل عارٍ، وفي جزء من السبعينات أيضاً كان هناك موديل عارٍ، ولكن في الثمانينات صدر قرارٌ بإلغاء الموديل العاري، وهذا ليس في سوريا فقط بل في العديد من البلاد العربية.

منذ الثمانينات تخرّجت عدة أجيال من كلية الفنون الجميلة في سوريا، ولم تقع عيني الطلاب على الموديل العاري ولم يعرفوه أو يتدرّبوا عليه. الغاليري الذي أتعامل معها في فرنسا طلبت مني معرضاً لمجموعة من الأعمال التي اشتغلت عليها في الثلاث سنوات الأخيرة فخطرت لي فكرة عرضها هنا قبل سفرها إلى فرنسا، ليراها الفنّانون الشباب وألا يبقوا في هذا الطريق الضيّق الذي وضعتهم فيه كلية الفنون أو المناخ الاجتماعي المحافظ في البلد.

هذا بشأن المعرض أمّا رسم العاري نفسه فلقد ترافق هذا مع درجة القتل والموت التي عمّت ومازالت مستمرّة في مختلف المناطق، وهو أمر على درجة مخيفة من الوحشية، ممّا جعلني بعد أن كنت قد أنجزت الكثير من اللوحات ذات طابع سياسيّ والمتعلّقة بالثورة السورية وشهدائها، جعلني أنكفىء إلى منطقة الجمال في احتجاج غير مباشر على القتل وبشاعة القتل.

تعرّضت أنت ومعرضك «عاريات» لانتقادات وهجوم.. لماذا؟

الثورة السورية ثورة جبّارة بشجاعة الشباب الذين قاموا بها، وهي ثورة طالبت بالتحديث والديمقراطية لبلدنا، طالبت بالعدالة والحرية والكرامة والمساواة، وكلها أهداف نبيلة وسامية ومشروعة تماماً لأي شعب من شعوب العالم.

الذي حدث بعد أشهر من الثورة بسبب: أوّلاً العنف الفظيع للنظام في مواجهة المتظاهرين السلميّين، ثم بسبب استغلال دول الإقليم والعالم مثل أمريكا، وقطر والسعودية وتركيا، في ضرب ما يسمّى «القوس الشيعي»، إيران والعراق وسوريا وحزب الله، وأن يفكّكوه بشكل أو بآخر عبر ضرب حلقة من حلقاته.

تبيّن فيما بعد أن التسليح والتمويل والطائفية لدول الإقليم لا تقلّ عن عنف النظام وميل الطائفية فيه، فصرنا بعد سنة أمام خارطة جديدة ليس لها علاقة بخارطة الثورة السورية الشابة والمحقّة والشجاعة.

هذه الخارطة جديدة تتلخّص بـ: مواجهة بين النظام وحلفائه الخارجيين الإيرانيين والـروس وحزب الله من جهة، ومجموعات مسلّحة من مختلف الأهواء مدعومين بشكل مباشر من الخارج الخليجي والأمريكي والأوربي من جهة أخرى.

صرنا أمام حراك مسلّح ليس له علاقة بالثورة، وهو حراك له عشرات الرؤوس بحسب مصادر التمويل. تحوّلت الثورة، من ثورة شعب سوري إلى حرب إقليمية ودولية وطائفية على الأرض السورية وبالدم السوري وبأهداف غير سوريّة على الإطلاق.

صرنا أمام الوحشية. فالشعب السوري هو من يدفع الضريبة سواء من طائرات النظام، أو من عنف المجموعات المسلّحة..

في لحظات، الهزيمة الشجاعة هي ما ينقص البشر.

الاعتراف بهزيمة ثورة ١٩٠٥ هو ما قاد البلاشفة لانتصار ثورتهم عام ١٩١٧فمن خلال سفري أكثر من مرّة للخارج، رأيت مزاج السوريين هناك، ولامست آراء الكثيرين منهم في تشبّثهم بفكرة أن الثورة مازالت قائمة، الحقيقة أن إقرار المرء بالحقائق المرّة أمر صعب للغاية، لذا نرى الكثيرين منهم متمسّكين بتعبير «الثورة» رغم أن الحرب طحنتها..

المسافة كبيرة بين الأمنيات والرغبات، وبين الوقائع على الأرض، فالوقائع على الأرض بشعة وكريهة ومدمّرة للأعصاب.. وأعتقد أن هذه واحدة من أسباب الهجوم على المعرِض هو عدم قبول عدد كبير من السوريين في الخارج والذين كانوا منخرطين في الثورة في يوم من الأيام أن يعترفوا أنها لم تعد موجودة، بالإضافة إلى أن هناك فئة قليلة، تتاجر بالثورة السورية، وهم على علاقة بشكل أو بآخر بدول الإقليم الداعمة للحرب في سوريا ولهم علاقة بالمنصّات الإعلامية الداعمة أيضاً للحرب في سوريا سواء صحف أو فضائيات.. لكل ذلك تمّ الهجوم على المعرِض من قبل هاتين الفئتين، رغم الهوّة الواسعة بينهما.

أعتقد أن أهمّ أهداف السوريين الآن في كل المناطق ومن كل الانتماءات هو الخلاص من الحرب. فالخلاص منها هو هدف كبير لهم، وبغضّ النظر عن شكل النظام الذي سوف يأتي..

لابدّ من الاعتراف أن الحياة أقوى من الحرب. النظام يقوم بنشاطات اجتماعية وثقافية ليقول للعالم إن الوضع في سوريا سليم وطبيعي.. فهل هذا يمنع الناس والمواطنين العاديين الذين لا علاقة لهم بالنظام أن يمارسوا نشاطاتهم الثقافية والاجتماعية؟، أنا برأيي لا، لكن يوجد اشتراط لا يمكن التنازل عنه هو لا يستفيد النظام من هذه المشاريع، سواء لها علاقة بالفن أو بالكتابة أو أي نشاط ثقافي.. نحن كمواطنين في الداخل من حقّنا أن نمارس حياتنا بما تتيحه لنا الظروف الصعبة والمريرة التي نعيش فيها، أمّا إذا كانت النشاطات في موقع يستفيد منه النظام أو دعاة الحرب والمجموعات المسلّحة فأنا ضدّ هذه النشاطات.. وأنا أعتقد أن معرضي لم يكن برعاية أي طرف رسمي وخارج دعاية النظام وإعلامه وهو نشاط مستقلّ. نحن شعب يحقّ لنا أن نعيش، وقوة الحياة لدينا أقوى من قوة الحرب.

لا يجب على الفنان المستقلّ حقاً أن يتردّد في عرض أعماله حتى في بلد لا تحكمه إلا الأبالسة. لأنه وقتها عمله يخاطب أبناء بلده وأبناء بلده وحدهم.

لماذا تمّ إغفال فترة اعتقالك بلوحاتك؟ وهل عدم إشارتك لها من أجل نشر ثقافة التسامح؟

السياسة لا علاقة لها بالحقد.. الذي يريد أن يعمل بالسياسة لا يفكّر بالحقد، فالحقد شيء غرائزي وتدميري وبدوي. السياسة هي برامج وطموحات وصراعات مصالح وإرادات ولكنها ليست أحقاداً، حتى عندما يرتكب الطرف الآخر جرائم.. فبعد خروجي من السجن في الفترة الأولى وبعد ما يقارب العشر سنوات رسمت مجموعة من اللوحات عام ١٩٨٩، ليس لها علاقة بالسجن، بالمعنى المباشر. رسمت مجموعة من الأعمال أسميتها «أشخاص»، هي بالحقيقة ثلاثة أشخاص لهم ملامح قاسية وعندهم أوسمة وأوشحة ونياشين ويوجد علامات إلى كونهم رسميّين وعسكريين، أنا أعتبر هذه المجموعة بشكل أو بآخر هي تصفية حساب غير مباشر مع فترة السجن. أعتبر السجّان الذي يسجنني هو نفسه ضحية، فالمصيبة هي في النظام السياسي الذي يشرّع الاعتقال بسبب خلاف في الرأي، ولكن السجّان الذي يسجن ويغلق الباب عليك أو ينهال عليك ضرباً أعتبره ضحية مغسولة الدماغ..

في بداية الثورة كنت سعيداً ومتفائلاً جداً، ولكن مصدوم في نفس الوقت بسبب العنف.. تخرج مظاهرة سلمية لا يوجد بين أيدي الشباب سلاح ولا أية أدوات عنف فيواجههم الجيش والأمن بإطلاق الرصاص، لماذا؟ فهؤلاء أولاد بلدنا وليسوا من كوكب آخر.. ذُهلت من درجة العنف المجّاني تجاه المتظاهرين والشيء الذي جعلني أشتغل على الشهداء وعلى أمهات الشهداء وليس على المعتقلين أو اللاجئين مثلاً. فكنت دائماً أتخيّل الأم التي عندها أولاد ويذهب واحد منهم للتظاهر ثم يعود إليها جثة.. هذه الجريمة التي ليس لها حدّ أو وصف.. بالحقيقة عملت على الجانب المؤلم في الثورة السورية، أحسست أنه يمسّني وجدانياً..

علينا أن نثق بالفنانين السوريين في تعبيرهم عن هواجس وطموحات أبناء بلدهم. أعطوهم قليلاً من الوقت.

أنت فنّان وعضو في هيئة التنسيق.. كيف ترى المشهد.. وأين هي الهيئة اليوم؟

في الشهر العاشر من العام ٢٠١١ وكانت هيئة التنسيق لم تُعلن بعد، ولاتزال في إطار المشاورات، وكان وفد الهيئة في القاهرة للقاء نبيل العربي، وجرى اتّصال معهم من إحدى الدول الخليجية، فتمّ الطلب منهم بمنتهى الوضوح والمباشرة أمرين، الأول: أن تطلب الهيئة تدخّلاً عسكرياً خارجياً، والثاني بأن يتلقّوا الأموال منهم حصراً، وليس من أية أطراف أخرى.. فكان جواب حسن عبد العظيم وعبد العزيز الخيّر، بأن رفضوا هذا العرض وقالوا لهم، بأن إحدى الأسس الثلاثة لقيام هيئة التنسيق هي وقوفها ضدّ العنف (ولم يكن حينها غير عنف واحد هو عنف النظام) وضدّ الطائفية، وضدّ التدخل العسكري الخارجي، أمّا مسألة التمويل، فأعلموهم بأن الهيئة لا تقبل أن تتموّل منهم أو من غيرهم، فهي هيئة مستقلّة.

قبل أن يعود هذا الوفد إلى دمشق، كان الهجوم الخليجي قد بدأ على هيئة التنسيق باعتبارها هيئة «موالية» للنظام، ونحن للأسف أمام مدفعيّات ثقيلة في الإعلام، ولسنا أمام جريدة تطبع عدّة آلاف من النسخ! نحن أمام فضائيات يراها عشرات الملايين من العرب كل يوم، فاستطاعوا أن يخلقوا جوّاً بمنتهى السلبية ضد هيئة التنسيق، وبالمقابل يساندوا دعاة التسليح الموجودون بالخارج، هكذا أصبحت الهيئة ضحيّة لهذا الضخّ الإعلامي العريض والمتواصل على مدى أشهر وسنوات.

فهيئة التنسيق كانت ترى أن العنف سوف يدمّر البلد وأن العنف

> تبين أن التسليح والتمويل والطائفية لدول الإقليم لا تقل عن عنف النظام وميل الطائفية فيه، فصرنا بعد سنة أمام خارطة جديدة ليس لها علاقة بخارطة الثورة السورية الشابة والمحقّة والشجاعة.

سوف يجرّ العنف، لذلك كانت ضدّه، إضافة إلى معرفتها أن بلدنا قائم على توازنات طائفية وبالتالي هذا الشحن الطائفي سيفجّر شحناً طائفياً بالمقابل! وان التدخّل العسكري الذي حدث في ليبيا والعراق، حوّل البلدين من دول محكومة من الاستبداد والقمع إلى دول مفتّتة فاسدة وغارقة في حروب لا تنتهي، فالتدخّل الخارجي في هذين البلدين أعطى مثالين مخيفين، لو كان هذا التدخّل الخارجي أتى إلى بلد من البلدان وخلع النظام أو الحاكم وأحلّ محلّه نظاماً ديمقراطياً يحترم حقوق الإنسان، ويحترم الحرّيات وتداول السلطة، لكان كل الناس يتمنّون أن تتدخّل الدول الكبرى في بلادهم! ولكن النماذج التي أمامنا هي سلبية، نماذج تفتيت البلاد وتدميرها وتقسيمها. هذا كان موقف الهيئة مع أن الطرف المقابل المرتبط بالخارج والذي كان يدعو كل يوم للتدخّل العسكري، وبعد ستّ سنوات أصبحت الأطراف الخارجية وأجزاء من الدول الداعمة الإقليمية تذهب باتّجاه المفاوضات، أي أن رؤية الهيئة كانت الصائبة، والحلّ العسكري فشل تماماً، لكنه بالإضافة لفشله تمّ القضاء على مئات آلاف السوريين وتدمير نصف مدنهم وتهجير نصف سكان البلد!!

يا لبساطة الثمن!!

ليس لديهم النزاهة والجرأة ليقفوا أمام أنفسهم ويعترفوا بجريمة ارتهانهم للخارج، ويعترفوا بفشلهم وبفشل خياراتهم قبل سنوات. بالطبع فالنظام هو من يتحمّل الجزء الأول والأكبر من هذا الدمار، ولكن هم أيضاً يتحمّلون جزءاً من المسؤولية سواء كمعارضة خارجية أو كمجموعات مسلّحة أو كدول إقليميّة. كلهم لديهم حصّة بنهر الدم السوري ولا أحد يعترف.

أمّا أين هيئة التنسيق اليوم؟، فأنا أعتبرها مثل أي تحالف سياسيّ في أزمنة الحرب، ليس لها دور بارز، ففي أزمنة الحرب يكون الدور للعنف والرصاص والدبابات والطائرات، مثل أي حزب أو تحالف سياسيّ، لها دور حقيقي بأيام السلم، وتشكّل نوعاً من البوصلة السياسية والوطنية للناس، ولكن بالطبع ليس لديها القدرة لتفرض خياراتها.

لماذا اللون الأسود هو الطاغي؟ هل له علاقة بالمرحلة الحاليّة أو بالخوف؟

الرسّامون الذين يعملون على سطح، في نهاية الأمر ينقسمون إلى اثنين: الرسّامون، الذين يعتمدون على الخط والأبيض والأسود في بناء اللوحة، والملوّنون الذين يعتمدون على الألوان الحارة والباردة في بنائها، علماً أن هذا التقسيم ليس تقسيماً حاداً، فلا يوجد خط فاصل بين الملوّنين والرسامين فكل الملوّنين رسموا وكل الرسامين لوّنوا أيضاً، ولكن توجد ملكات أرقى في هذا الحقل أو ذاك.. أحيانا تتجلّى الإمكانيات الحقيقية والأعلى لأحدهم في الرسم، بينما تكون الإمكانيات الحقيقية والأعلى لآخر بجهة اللون.

عندما كنت في كلية الفنون عرفت في وقت مبكّر أنني رسام أكثر من كوني ملوّناً، وبالتالي أعمل بالأبيض والأسود التي هي أدوات الرسام، هذا لم يمنعني عن العمل على الألوان مثل مجموعة «الأشخاص»، التي أنجزتها بخليط من الألوان الترابية وألوان الباستيل.

في لوحة «السكّين والعصفور» هل أعلنت انتصار القاتل؟

ما كان يدور في ذهني هو المقابلة بين العنف والشراسة وبين الوداعة والجمال، هذا ما أردته. المقابلة بين الطرفين النقيضين، وهي تناقضات موجودة بكثرة في لوحات أخرى، مثل السمكة المربوطة بحبل يعصرها عصراً، أو سمكة مضروبة بمسمار، المقابلة بين القسوة والشراسة والعنف وبين الوداعة والإنسانية والرقّة.

ولكن لماذا هذا التناقض؟

هذه التناقضات موجودة في حياتنا الاجتماعية وفي حياتنا السياسية، لننظر حولنا، لا نشاهد سوى العنف والضحايا للأسف. على كلٍّ إن كان لابدّ من تحديد لمن تنتصر لوحتي، فهي قطعاً تنتصر للضحية على القاتل، على وحشيّته. ما يصل المشاهد منها هو تعاطفه مع الضحية ضدّ العنف والبطش. حتى عندما يكون همّ لوحتي التناقضات فهي تعرف مع من تصطفّ.

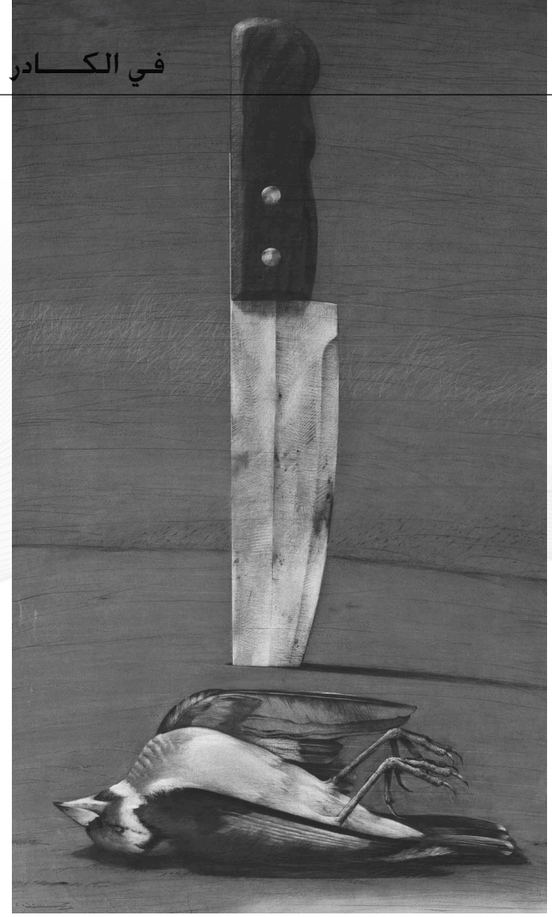

يوسف عبدلكي أنت ابن القامشلي.. ماذا تعني لك؟

سؤال صعب.. القامشلي كانت مدينة بديعة عندما كنت فيها، عشت فيها ١٥ سنة تقريباً، كانت مدينة خليط سكّاني بديع، فيها عرب وأكراد، أرمن وسريان، بدو وآشوريين ومحلّميّة.. خلطة رائعة، الناس تعيش بدرجة من السلام والسلاسة غير قابلة للتصديق. وأعتقد أن الشيء الذي صنع هذه الدرجة من السلم والتعايش الجميل أنهم كلهم كانوا مهاجرين، أي لا يوجد سكان أصليين يمارسون فوقيّتهم على المهاجرين، ولأن القامشلي والحسكة مدينتان صُنعتا بقرار سياسي أيام الاحتلال الفرنسي سنة ١٩٢٤ على ما أعتقد. كانوا يريدون أن يبنوا حواضر للزراعة الحديثة في الجزيرة.. القامشلي التي في ذهني على درجة من الجمال من النادر أن نراها في مكان آخر.

هذه المدينة لم تعد موجودة بالعشوائيات التي فيها، والإهمال، وغلبة اللون الواحد.. القامشلي الآن لا علاقة لها بما هو موجود في ذاكرتي. القامشلي القديمة سوف تبقى موجودة في رأسي مثل الحلم.

العلم نعتٌ آخر للجهل

نارت عبد الكريم

ممَّ يشتقّ الإنسان إحساسه بالوجود؟ ومن أيّ مادّةٍ يشكّل هويّته ويحصل على تعريفه لنفسه؟ هل من اسمه أمْ من جسمه؟ فما الاسم وما الجسم؟ أليس الاسم مجرّداً افتراض مكتسب، يلصقه الأب بابنه، والجسم أليس مجرّدَ شكلٍ آيلٍ إلى الزوال ولو بعد حين؟ أمْ ماذا؟ ثم أليس الثلج والضباب والسحاب صورٌ مؤقّتةٌ لها أصل، أي الماء، وهل يغادر الماء كوكبنا، على سبيل المثال، إذا ما ذاب الثلج؟ ولِمَ لا يكون الجسد كذلك صورةً مؤقّتة لشيءٍ ما هو بمثابة الأصل؟.

يرى المؤمنون بالعلم، وما أكثرهم هذه الأيام، أنَّ الأصل لا وجودَ له أساساً، فكلّ ما هنالك هو الجسم الحيّ بوظائفه المتعدّدة، أمَّا المؤمنون بالإله، وهم كثر كذلك، فيقرّون بوجود الأصل ولا جدال في ذلك، ولكنهم، في واقع الأمر، غير معنيّين بمعرفته أو إدراك كُنْهِه ولا حتى العناية به. ووفقاً لما تقدّم فإنَّ كل الأفعال التي يقوم بها الإنسان، في عصرنا هذا، تقود إلى إهانة الروح وخنقها، لأنَّ التجاهل والإهمال والإنكار هي السمات السائدة في سلوكنا تجاه الأصل. ومع ذلك يستمرّ الإنسان بالتشكّي والأنين من المرض والظلم والاكتئاب، فيلقي تارة اللوم على أنواع جديدة من الفيروسات، وتارة على القدر وأخرى على نظام جائر أو حظٍّ عاثر، فمتى يلقي الإنسان لومه على نفسه؟ وقبل ذلك وذاك، ومن حيث المبدأ هل الروح في الجسد أمْ الجسد في الروح كما الموجة في المحيط؟.

عن خيانة المثقّفين

جاد الكريم الجباعي

أقتبس عنوان هذه المداخلة من إدوارد سعيد، مع أنني لا أحبّ كلمة الخيانة، خاصة حين تُستعمل جزافاً، (على الطالع والنازل) لوصف مَن يخالفنا في الرأي والموقف، وتُعبّر عنها صفة «العمالة» الأكثر شيوعاً، وقد قُسرت قسراً لكي تدلّ على الخيانة، مع أنها مشتقّة من العمل. التخوين تقليد علمانيّ رديء، يقابل التكفير لدى الجماعات الدينية المتطرّفة، بل هو تقليد يساريّ رديء، اقترن في جميع الأنظمة الشمولية والتسلّطية بالنقد والنقد الذاتي، في سبيل منع النقد والحجر على الفكر الحرّ. (راجعوا النقد الذاتي الذي فرضه المغفور له خالد بكداش على رئيف خوري المثقّف الحرّ، وملايين الصيغ المشابهة في الاتّحاد السوفييتي السابق والدول التي دارت في فلكه. النقد «البنّاء»، في ترسيمة اليسار، أسوأ أنواع النقد)

عام ١٩٩٩ كتب إدوارد سعيد مقالة بعنوان «خيانة المثقّف» ختمها بقوله: «**إن كانت الحياة الإنسانيّة مقدّسة، يجب ألا يُضحّى بها باحتقار**، وإن لم يكن الضحايا من البيض والأوربيين. يجب دائماً على المرء أن يبدأ مقاومته من وطنه ضدّ السلطة، كمواطن يمكنه التأثير؛ لكن يا للأسف، فقد سيطرت القومية المتّفقة، المتقنّعة بالوطنية... التي تضع الولاء للأمة فوق كل اعتبار. في تلك النقطة ليس هناك سوى خيانة المثقّفين والإفلاس الأخلاقي الكامل» {سعيد ١٩٩٩}.

لقد وضع إدوارد سعيد يده على رسالة المثقّف الأساسية، وهي الدفاع عن قدسيّة الحياة الإنسانية. صفة الإنسانية هنا هي المهمّة، لأن الحياة الإنسانية شكل نوعي أرقى، على سلّم التطوّر، من سائر أشكال الحياة الطبيعية المعروفة، وأكثرها تعقيداً، فهي من ثم أكثرها حرّية واستقلالاً عن الطبيعة. **فالدفاع عن الحياة الإنسانية يعني الدفاع عن الحرّية والاستقلال**، حرّية الفرد واستقلالها أو استقلاله الذاتي، وتمكُّنها أو تمكُّنه الكياني، من أجل حرّية المجتمع واستقلاله وتمكُّنه الكياني، فما يقال عن التناقض بين الفرد والمجتمع أقرب إلى الوهم.

المجتمع هو الحياة النوعية لأفراده، وهذه لا تنفصل عن حيواتهم الشخصية. التناقض المزعوم يُراد منه مصادرة حرية الأفراد بدعوى تماسك المجتمع، وإذلال الأفراد في سبيل رفعة الوطن ومجد الأمة. في حين لا يتماسك المجتمع إلا بحرّية أفراده، ولا يزدهر الوطن إلا بازدهار الحياة الإنسانية في ربوعه، ولا تَمجُد الأمة إلا حين تُصان حرّية أفرادها وحقوقهم. وضع القومية، أو أي عصبية مشابهة،

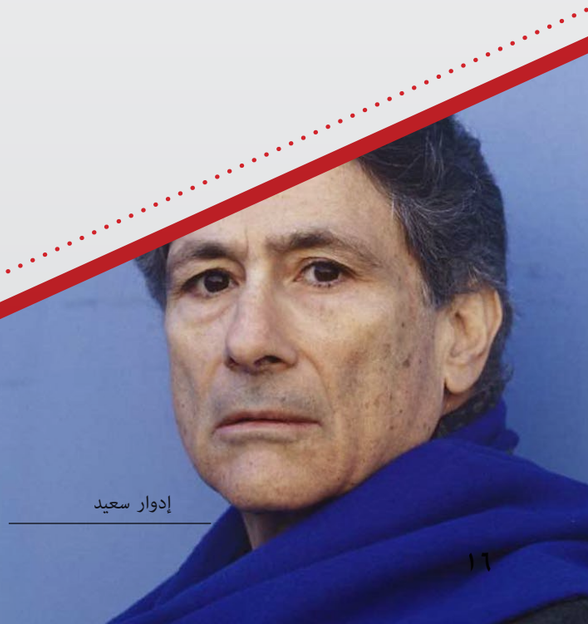

إدوار سعيد

فوق كل اعتبار خيانة للإنسانية، وإفلاس أخلاقي. فلَكَم كنّا مفلسين أخلاقياً يوم وضعنا «الأمة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة»، الأمة النقية من كل شائبة، فوق كل اعتبار، وبرّرنا باسمها وباسم وحدتها الوهمية، وما زلنا نبرّر جميع القباحات، وأولها العنصرية. وقد اتّضح اليوم، لكل ذي بصر وبصيرة، أننا لم نؤذ بعنصريتنا سوى أنفسنا، ولم نَخُن غيرها.

رسالة المثقّف، مفهومة على هذا النحو، هي رسالة كونية، أو إنسانية عامة، قوامها الدفاع عن حرّية الإنسان وكرامته واستقلاله في أي مكان من العالم. ولذلك بالضبط يبدأ المثقّف مقاومته للسلطة / السلطات، التي تنتهك الحرّيات والحقوق، من وطنه. وطنه ووطنيته لا يجوز أن تَحولا دون وقوفه إلى جانب الحرّية في أي مكان من العالم، ودفاعه عن حرّية من يختلف معه في الرأي، وفق مأثور فولتير: قد أختلف معك في الرأي، ولكنني أبذل كل ما في وسعي للدفاع عن حرّيتك، ولو كلّفني ذلك حياتي.

لقد ظهرت في المشهد الثقافي السوري صور ونماذج فاقعة ومعيبة لخيانة مثقّفين ومثقّفات للحياة الإنسانية، هي خيانة لإنسانيتهم وإنسانيتهنّ ذاتها، لا خيانة لأحد آخر على الإطلاق، لم تقتصر خيانة الحياة الإنسانية على اللامبالاة بقتل «الخصوم»، بل «الأعداء» من مواطناتهم ومواطنيهم، وتدمير بيوتهم ونهب ممتلكاتهم وتهجيرهم، بل تجاوزت ذلك في كثير من الحالات إلى التشفّي بهم، وتبرير الفظائع التي تعرّضوا لها، ثم تمادَت الخيانة إلى التحريض على القتل والاغتباط بـ «الانتصارات»، لا يختلف في هذا المعارضون عن الموالين، إذ الخيانة هي الخيانة، من أي جهة أتت.

وفي عام ٢٠١٣ تُرجم إلى العربية كتاب باسكال يونيفاس «المثقّفون المزيّفون»، وعنوانه الفرعي: «النصر الإعلامي لخبراء الكذب»، (الكتاب متاح على الشبكة)، كشف فيه معاني أخرى لخيانة المثقّفين. وقال فيه: «لم تعد فضيلة الشرف والكرامة تُقابَل بالاحترام، وهي التي كانت دوماً توضع في مقدّمة الفضائل،.. لم تعد النزاهة الفكرية معياراً..»، وضرب مثلاً على ذلك بالمثقّفين الذين برّروا الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، بحجّة نشر الديمقراطية، وكانو يكذبون، ويعرفون أنهم يكذبون، وهذا هو معنى الجناية، عند هيغل، أن تكذب وأنت تعرف أنك تكذب، وهذا هو أحد معاني خيانة المثقّف، الذي لا يخون الحقيقة إلا بقدر ما يخون نفسه، ويتنصّل من تحمّل مسؤولية وجوده وإنسانيته، ويغرق في صورته المرآتية ونرجسيته، التي تغذّيها نجوميته في وسائل الإعلام، ولا سيما المرئية منها. (ويا روح ما بعدك روح).

خيانة المثقّف إذاً هي خيانة الحقيقة. ولكن ما الحقيقة التي يخونها المثقّف؟ الحقيقة هي الوقائع المعيشة والأحداث الجارية والظواهر المُدركة.. التي لا تبتعد، في واقعيتها، عن واقعية العالم الفيزيقي، بصرف النظر عن تأويلاتها المختلفة والمتخالفة، وبغضّ النظر عن إمكانية تحويرها لمصلحة هذا الطرف أو ذاك. إنكار الوقائع هو ذروة الكلبية في الخيانة، وهو ما يجعل الخطاب يتلوّى، مثل أفعى بين الصخور، ويتلوّن تلوُّن الحرباء.

الحقيقة متعدّدة ومتغيّرة؛ وتأويلاتها كذلك، لأن كل شخص، رجلاً أو امرأة، يرى الأحداث ويفسّرها وفقاً لمنظورة ومسبقاته ومرجعيته، ووفقاً لموقعه، فلا يمكن التوصُّل إلى الحقيقة إلا بتجابه الآراء أو تواجهها في ساحة الحوار، ما يعني أن الحقيقة إنتاج اجتماعي مشروط بالتواصل والتناصت ومواجهة الحجّة بالحجّة والدليل بالدليل، لذلك يعدّ منع الحوار والحؤول دون حرية الرأي والتعبير جريمة سياسية، وعدم تبادل الأفكار كارثة معرفية أخلاقية.

نشير بذلك إلى ظاهرة المحلّلين السياسيين والخبراء والمفكّرين والكتّاب والباحثين والعلماء وما شئتم من صفات تبجيلية، وهي الوجه الآخر للحرب. معظم هؤلاء المقاتلين بالكلمة، ولا بأس أن تكون بذيئة ووقحة، في بعض المواقف، يتأوّلون الأحداث والوقائع، التي لا يستطيعون إنكارها، ويزيّفونها، بحجج لا يصدّقونها هم أنفسهم، والإنكار عند هؤلاء هو أساس الرأي والتحليل، وهو سيد الأدلة، بخلاف القاعدة القانونية المتّفق عليها: الاعتراف سيد الأدلة.

عندما تكذب النخب على هذا النحو علينا ألا نستغرب إعراض المواطنين عنها وازدراءها. فقد حفلت مواقع التواصل الاجتماعي، ولا سيما الفيس بوك، بكثير من التشهير بالثقافة والمثقّفين. ما يدلّ على تعمّق القطيعة مع الثقافة والمثقّفين. نجوم الإعلام لا يأبهون بذلك، ما دامت الفضائيات والإذاعات تحتفي بهم. لأن وسائل الإعلام، كما وصفها ريجيه دو بري، «تتّجه نحو الشخصي لا نحو الجماعي، نحو الأحاسيس لا نحو العقل، نحو الفردي لا نحو الكوني. هذه الخصائص الثلاث الملازمة لأركان الإعلام الجديد، والتي هي في الواقع واحدة، سوف تحدّد طبيعة الخطاب المسيطر، وبروفايل حامله».

المزيّفون يمهّدون الطريق للديماغوجيين وهذا خطر على الأخلاق. «يروي جان بوتوريل في كتابه الممتع « أعزائي المحتالين» أن فرانسوا ميتران، الذي كان قد انتخب قبل وقت قصير رئيساً للجمهورية، وتلقى من مارغريت تاتشر دعوة لزيارة المملكة المتحدة، طلب أن يلتقي بعدد من مثقّفي البلد. أجابه موظفو ١٠ داونينغ ستريت بأنهم ربما يجدون له كتّاباً أو مؤرخين أو فلاسفة أو باحثين، ولكن ليس مثقّفين». (عن باسكال بونيفاس، المثقّفون المزيّفون ص ١٣)

يفهم من هذه الرواية أن المثقّفين من الكتّاب والمؤرّخين والفلاسفة والباحثين لا يمكن أن يكونوا في خدمة السلطة أو جزءاً من حاشية السلطان وفقهائه، ولا يمكن أن يسايروا أهواء الحاكم ويخونوا الحقيقة. المثقّفون ليسوا رجال معرفة أو علوم وآداب وفنون وحسب. لا شكّ في أنهم يستطيعون تطوير مستوى المعرفة، وتقليص حدود المجهول وتنمية الوعي الجمالي والقيم الإنسانية، لكنّ مساهمتهم في قضايا المجتمع، والجدل الذي يدور حولها، وفقاً لمبادئ الحق والأخلاق ومعاييرهما، التي يقبل بها كل ذي عقل وضمير، هي التي تصنع الفرق، وهي التي ترقى بهم إلى مرتبة المثقّفين المرموقة.

يقول بونيفاس: «يتمتّع فولتير بمكانة خاصة، لأنه، إضافة إلى مؤلفاته، وقف إلى جانب قضايا باسم الفكرة التي كوّنها عن العدالة، وخاصة قضية كالاس، ذات الطابع الرمزي، حين اتّهم ذلك البروتستنتي زوراً بقتل ابنه. والتزام فيكتور هوغو السياسي ، سواء تعلّق الأمر بدفاعه عن الجمهورية أو نضاله ضد حكم الإعدام، أو تصدّيه للقضية الاجتماعية، لا يجعل منه كاتباً عظيماً وحسب، بل أحد عمالقة البانتيون الفرنسي». وكذلك موقف إميل زولا من قضية دريفوس، الضابط اليهودي الذي اتّهم بالخيانة، وأعدم لأنه يهودي، لا لثبوت خيانته. وقد هزّت قضية دريفوس في ذلك الحين الرأي العام الفرنسي والضمير الفرنسي. **خيانة العدالة وجه آخر من خيانات المثقّفين.**

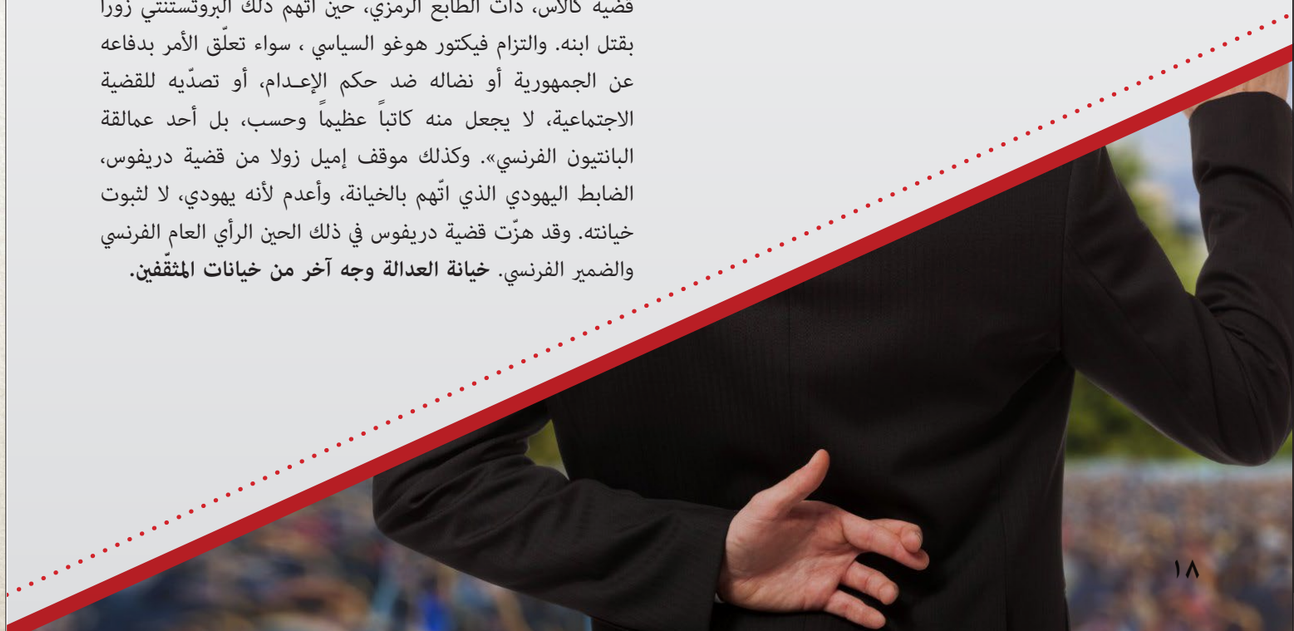

الشرعة الدولية لحقوق الانسان والتشريعات السورية

د. نائل جرجس

بعد أن عالجنا في مقال سابق منشور في مجلة صور **المبادئ الدوليّة الناظمة للعلاقة بين الشّرعة الدوليّة لحقوق الإنسان والتشريعات الداخليّة للدول الأطراف**، سنركّز في هذه السطور على مدى تأثير هذه الشرعة الدولية على التشريعات السورية. فإن لم تكن هذه التشريعات السورية مستقاة بشكل كامل من نصوص القانون الدولي، يجب أنّ يكون مضمونها منسجماً وغير متعارضاً معه، وذلك بمقتضى الالتزام الناجم عن المصادقة على الاتفاقيات الدولية. فقد شاركت سوريا في الأعمال التحضيرية لإعداد المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وقد صوتت وصادقت على أغلبها بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٦ واتفاقية مناهضة التعذيب لعام ١٩٨٤ واتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩.

لا يعترف الدستور السوري الحالي لعام ٢٠١٢، بسمو المواثيق الدولية المُصادَق عليها على القوانين الداخلية[١] . هذا وقد جعل المرسوم التشريعي رقم ٣، الذي انضمت بموجبه سوريا إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في ١٩٦٩، هذا العهد بمنزلة التشريع الداخلي. هذا وقد أقرّت الغرفة المدنية في محكمة النقض السورية في أحد قراراتها بأنّ «المحاكم الوطنية لا تطبق المعاهدات تأسيساً على أن الدولة قد التزمت دولياً بتطبيقها، وإنما باعتبارها أصبحت جزءاً من قوانين الدولة الداخلية. وإذا وجد تعارض بين أحكام المعاهدة وأحكام قانون داخلي، فإن على المحكمة الوطنية أن تطبق أحكام المعاهدة الدولية مرجحة حكمها على القانون الداخلي»[٢] . لكنّ اعتبار المعاهدة الدولية بمثابة القانون الداخلي أمر غير كاف حيث تسمو في هذه الحالة فقط على القوانين السابقة لإقرارها أمّا القوانين اللاحقة؛ فتلغي بنودها عند التعارض بينهما. فتُعدُّ القوانين الصادرة بعد تاريخ إقرار المعاهدات والمتعارضة معها مبرراً لاستبعادها بمقتضى المبدأ القانوني القائل بأنّ أحكام القوانين اللاحقة تلغي القوانين السابقة في حال التعارض بينهما .[٣]

مع ذلك توجد بعض القوانين السورية التي يُشار فيها صراحة إلى مسألة العلاقة مع المنظومة الدولية كما هو حال القانون المدني السوري الذي تنصّ مادته ٢٥ على عدم سريان أحكام المواد السابقة أوالمخالفة لمعاهدة دولية نافذة في سوريا، إضافة إلى أن قانون أصول المحاكمات المدنية رقم ١ لعام ٢٠١٦ الذي نصّ في المادة ٣١٣ منه على أن: «العمل في القواعد المتقدمة لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة والتي تعقد بين سورية وغيرها من الدول في هذا الشأن»[٤].

بالإضافة لعدم الوضوح في مبدأ سمو القانون الدولي على الداخلي في سوريا، تخلو التشريعات الداخلية من العديد من الحقوق والحريات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية. فنذكر على سبيل المثال بعض الفقرات الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كحماية المنتمين إلى أقليات (المادة ٢٧)، وحرّيّة الشخص في أن يدين بدين أو معتقد ما أو اعتناقه دون قيود)المادّة ١٨)، حقّ المساواة أمام القضاء)المادة ١٤)، إضافة إلى المساواة بين الزوجين من حيث الحقوق والمسؤوليات في الاقتران وخلال الزواج وعند الطلاق)المادة ٢٣). كما تخلو هذه التشريعات من ضمانات واضحة تتعلق باحترام مبدأ فصل السلطات وترسيخ مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد وتداول السلطة وحرية التعبير واستقلالية القضاء. يُضاف إلى ذلك التنصيص صراحة في العديد من نصوص القوانين السورية على التمييز بين المرأة والرجل والمسلم وغير المسلم، لاسيما في قانون الأحوال الشخصية السوري[٥]، وذلك في انتهاك لبعض بنود الشرعة الدولية لحقوق الإنسان التي تحظر التمييز على أساس الجنس والدين.

وأخيراً تجدر الإشارة بأنّ تطابق بعض نصوص القوانين الداخلية مع أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان لا يجوز أنّ يُفسّر على أنه احترام لمثل هذه الحقوق على أرض الواقع. فانتهاك بنود القانون الدولي، بما فيه حقوق الانسان، ينتج بشكل أساسي عن غياب عنصر حسن النية والإرادة السياسية لدى النظام الحاكم في سوريا.

١- يكتفي الدستور السوري بالتطرق في مواده إلى صلاحية مختلف الأجهزة الحكومية في المصادقة وإقرار المعاهدات. أنظر المواد ٧١ و ١٠٤ من دستور عام ١٩٧١ والمواد ٧٥ و ١٠٧ من الدستور الحالي لعام ٢٠١٢.

٢- قرار رقم ١٩٠٥/٣٦٦، تاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ منشور في مجلة «المحامون» ص ٣٠٥ لعام ١٩٨١. أنظر التقرير الدوري الثالث، الجمهورية العربية السورية، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، CCPR/C/SYR/٢٠٠٤/٣، ٥ تموز/يوليو ٢٠٠٤، الفقرة ٣٩. كما تؤكّد الحكومة السورية، كغيرها من الحكومات العربية، باستمرار على مبدأ سمو القانون الدولي على القانون الداخلي أمام لجان حقوق النسان التابعة للأمم المتحدة، كما أقرّه صراحة وزير العدل السوري، في الرابع من أيار/مايو ٢٠١٠، أثناء الجلسة ٤٤ للجنة مناهضة التعذيب. ومع ذلك ينبغي التشكيك بالمصداقية وبعنصر حسن نية في التطبيق على المستوى المحلي، ولاسيما في ظلّ الانتهاكات واسعة النطاق التي يرتكبها النظام السوري.

٣- جاء في المادة الثانية من القانون المدني السوري رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٨ على أنه: «لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحةً على هذا الإلغاء، أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم، أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع».

٤- وهذا النصّ مماثل تماماً لما جاء في المادة ٣١١ من قانون أصول المحاكماتالمدنية السابق والصادر بمقتضى المرسوم التشريعي رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢٨.

٥- الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٥٣/٩/٧.

عدسة: فتاح عيسى / كوباني

عدسة: أنس الخولي / الغوطة الشرقية - دمشق

عدسة: أكرم أوسو / القامشلي

المرأة في الدراما السوريّة بين النمطيّة وكسر المحرّم

بسّام سفر

تعتمد الصورة النمطيّة للمرأة أثناء الحروب على مفهوم الانتظار، بكل معنى الكلمة، من زاوية انتظار الفعل وعدم القدرة على الفعل العنفيّ، الـذي يتجلّى في عالم الذكورة بالقتال في كل ساحات المعارك العسكريّة، ومع استمرار الحرب لسنوات وسـنوات واستنزاف ذكـور المجتمع في الـموت، تبقى الـمرأة هـي الـطرف الأكثر حـضـوراً فـي عـالـم الـحـرب، لـكـن هـذا الحضور يتغيّر حسب مكانة المرأة في هذا المجتمع، وحسب الدائرة التي تسعى للحفاظ على كرسي السلطة في وجه ثورة شعبيّة، استطاع النظام والقوى الإقليميّة تحويلها إلى تدخّلات خارجيّة، وأصبحت حروب غير المتداخلة ضدّ الإنسان السوريّ، في هذا المتن الحكائيّ الخرافيّ.

تقدّم الدراما السوريّة صورة نمطيّة للمرأة السوريّة ممتدّة من زمن الاستقرار الأمني والسياسي للنظام السوريّ إلى حالة الحرب الدائرة على الأرض السوريّة، بوقود وبشر سوريّين، ومنهم المرأة السوريّة.

الصورة النمطيّة للمرأة في دراما أعمال البيئة الشاميّة

حظيت المرأة السوريّة بصورة نمطيّة دراميّة في النسبة الغالبة من الأعـمال الدراميّة، وتتعدّد أشكال حضور هذه الصورة النمطيّة حسب الأنماط السائدة في الدراما السوريّة، حسب آليّات عمل كل نمط وشكل دراميّ من الدراما السوريّة، إذ أن صورة المرأة في الأعمال الدراميّة الشاميّة الأبويّة والأخويّة أو الخاضعة لسلطة الابـن، وهـذا يتجلّى في أوضـح صـوره في بـاب الـحـارة العمل الدراميّ النموذجيّ النمطيّ لهذه الأعمال.

ورغـم كل النقد الدراميّ الـذي وُجّـه لهذا العمل في محاولة لدفعه لكسر الصورة النمطيّة للمرأة، إلا أنه حافظ على حظوة حضور المرأة النمطيّ فيه، وتلعب الفنّانة «صباح الجزائري» دور النمطيّ التقليديّ الكلاسيكيّ في هذا العمل، فمنذ مسار الأجزاء الأولى لاتزال «أمّ عصام» سعاد خانم، تجسّد هذه النمطيّة للمرأة في هذه الأعمال، ويظهر صراع النساء في هذا العمل ليفرز الحضور النمطيّ للمرأة الشاميّة كما تقدّمها دراما البيئة الشاميّة، لكن في باب الحارة شاهدنا خرقاً للنمط النسائيّ في شخصيّة أم جوزيف، التي قدّمتها الفنّانة منى واصف والتي تنحاز إلى جانب الرجال بعد استشهاد زوجها في مواجهة الاستعمار الفرنسيّ، وتخفي في منزلها شاباً مصاباً من أبناء الأحياء القريبة حيث أصيب في مواجهة مع قوّات المستعمر الفرنسيّ، ويخرق العمل الدراميّ «خاتون» الذي قدّم في الموسم الدراميّ ٢٠١٦، ظاهرة الأعمال الدراميّة ذات البيئة الشاميّة حيث تقع خاتون ابنة الحيّ الشعبيّ الشاميّ في غرام ضابط يخدم الجيش الفرنسيّ، وهو من أصول لبنانيّة، وهذا ما يخلق مسارات جديدة في هذا العمل حيث تتمّ اللقاءات العاطفيّة لهما في المشفى» البيمارستان» الذي تسعف إليه نتيجة أن حصان العربة دهسها.

إن النمطيّة في صورة المرأة في هذه الأعمال أنها جاءت مفارقة للواقع الحياتيّ اليوميّ في ذاك الزمان، وهذا ذروة التنميط الدراميّ.

صورتها في دراما الأعمال الاجتماعيّة

تظهر جليّاً صورتها الدراميّة في هذه الأعمال كربة منزل بشك ل كبير حيث تتواجد في العمل الدراميّ عدد من النساء كسيّدة منزل متزوّجة وترعى أطفالها أو طالبة تدرس في الجامعة في خطّ حياتي عاطفيّ مرسوم كنمط، أو كامرأة عاملة في مكتب «سكرتيرة» يجب أن تكون جميلة ومظهرها يوحي بالغواية من قبل مديرها في العمل أو المكتب.

هذه الصورة النمطيّة للمرأة السوريّة كانت قبل العام ٢٠١١ دون مراعاة للشرعة الدوليّة لحقوق الإنسان واتّفاقية السيداو، ولا حتى للدستور السوريّ، واستمرّ بعضها في الدراما السوريّة كما هو الحال في العديد من الأعمال الدراميّة الاجتماعيّة المودرن. لكن في العديد من الأعمال نجد المرأة العاملة في قطاع الدولة العام في العديد من المعامل حيث الظلم الاجتماعيّ المهنيّ الذي تقع فيه المرأة هنا والاستغلال الطبقيّ والاجتماعيّ. ومن التنويعات في الدراما الاجتماعيّة نجد طبيبة، ومعالجة نفسيّة في العمل الدراميّ «مذنبون أبرياء» تقوم بدورها الفنّانة «جيني إسبر» وتعالج مدمني المخدّرات الذين يتعاطون وصولاً إلى التخلّص من الحالة، ومن أشهر المعالجات لها هو تعاطي الحشيش، والدواء العلاجيّ مثل»الكابتيكون» والترامادول والسيروكسات، وهي تعمل كطبيبة معالجة بشكل منتظم بتخفيف الجرعات وصولاً إلى حالات الاستشفاء وتقديم هذه الصورة للمرأة السوريّة يسهم في تغيير النمطيّة، وكذلك في ذات العمل الدراميّ نجد مسوّقة الحشيش وهي جزء من شبكة كبيرة، لكن لديها مفصل تتابعه، وهذا أيضاً تغيير في الصورة النمطيّة التي كرّستها الدراما التقليديّة. وقدّمت الدراما السوريّة في الموسم ٢٠١٦ صورة نمطيّة لسيّدة الأعمال في العمل الدراميّ «أيام لا تنسى» من

إخراج أيمن زيدان، وبطولة سوزان نجم الدين وزوجها في العمل الدرامي وائل رمضان، حيث لعبت هي دور سيّدة أعمال، وعندما كبرت ابنتها ساهمت معها في العمل أيضاً لتصبح سيّدة أعمال هي الأخرى، وتظهر سيّدات الأعمال كثيراً في الأعمال السوريّة، وهذا وجه آخرمن النمطيّة التي تقدّم بها الدراما السوريّة المرأة، ويتجلّى أوسع حضور للنمطيّة في صورة المرأة في الدراما الاجتماعية السوريّة هو حضور التجمّعات النسائية في صبحيّة أي «الزيارات الصباحيّة» التي تقوم بها النساء في الأحياء الشعبيّة، ويظهر ذلك في العديد من الأعمال الدرامية السوريّة، وحيث تجري فيها جلسات النميمة والشلي الصباحيّ على الغياب والحضور من النساء والصبايا في البداية إلى ما هنالك من سِيَر أسريّة للجديد في كل بيت من بيوت الحارة، بالإضافة إلى تناول رجال الحارة وشبابها فرداً فرداً في هذه الجلسات، وفي بعض الأعمال الدرامية التي تظهر نساء المجتمع المخمليّ السـوريّ، نجد هـذه التجمّعات النسائية السوريّة تنتقل من بيوت الحارة إلى المطاعم والبيوتات الشاميّة التي تحوّلت إلى مطاعم ومقاهي للتسلية والبذخ الماليّ.

صورتها في دراما الأعمال الكوميديّة

لا تخرج الصورة النمطيّة للمرأة في الأعمال الكوميدية السوريّة عمّا جرى الكتابة عنه في دراما أعـمال البيئة الشاميّة، والأعـمال الاجتماعية السوريّة، إلا أنه يطغى في هذه الأعمال على حضورها طابع التهريج الكوميدي سواءً في الحركة أو في التعبير الإيحائيّ الجنسيّ، وهذا ما نجده في العمل الدراميّ جيران القمر من إخراج محمود خزعل، وسيناريو وحوار محمود سعد الدين، الذي قدّم في الموسم الدرامي للعام ٢٠١٦، ويعرض لقصص السكن والإيجار من خلال حكاية بيت عربيّ مخصّص الطابق الثاني وغرفة على السطح للإيجار، ويقطن في هذا البيت أسرة بالإضافة إلى فتاتين جامعيّتين، وفتاتين تبحثان عن عمل، ويحلم صاحب البيت «أبو سعدو، مظهر الحكيم» بالزواج من احدى الفتيات، لتبدأ الإيحاءات العاطفية والجنسية، وكذلك نجد هذه الصورة في العمل الدراميّ الذي قُدّم في ذات الموسم «سليمو وحريمو» حيث يقدّم حكاية شاب يبحث عن فتاة للزواج، وهو يؤمن بالأبراج الفلكيّة، ومايجري مع هذا الشاب في عملية البحث اليوميّ عن هذه الفتاة عبر التعرّف على العديد من الفتيات، ومايحصل في كل حالة من الحالات، ولعب دور سليمو الفنان عبد المنعم عمايري، ولا تختلف صورة المرأة في العمل الدراميّ الكوميدي الطوريد الذي يتناول حكاية قبيلة الطوريد التي يتزعّمها الشيخ «طرود» الذي كان قبل ثلاثين عاماً قد عثر على طفلين، وهما «خلف ومهاوش» وأمر نساء القبيلة بإرضاعهما، تتحوّل عمليّة الإرضاع تلك إلى عائق أمام زواج خلف ومهاوش، وهو من تأليف مازن طه وشادي دويعر، وإخراج مازن السعدي.

وأيضاً لم تخرج صورة المرأة النمطيّة في العمل الكوميدي «بقعة ضوء» الجزء ١٢ عمّا ذكرناه سابقاً الا في بعض اللوحات، سنعرض لها في فقرة أخرى

الصورة غير النمطيّة للمرأة السوريّة في الدراما

ربّما ستمرّ سنوات عديدة لا تستطيع الدراما السوريّة تقديم عمل درامي مثل «قلم حمرة» للكاتبة يم مشهدي الذي يقدّم صورة مختلفة للمرأة السوريّة عمّا تقدّمه الدراما السوريّة حيث قدّم العمل شخصيّة الكاتبة الدرامية «ورد، سلاف معمار» بأسلوب عصريّ وشيّق يمثّل الفتاة السوريّة في زمن الثورة، وما تعانيه هذه الفتاة نتيجة الاعتقال، وما يحصل معها في السجن حيث تتعرّف على فتاة أخرى «صبا، ريم علي» اعتُقلت على خلفيّة مشاركتها في التظاهرات في عام ٢٠١١.

إن عمليّة خرق النمطيّة في صورة المرأة دراميّاً تتجلّى في الحديث عن المرأة السوريّة التي تهتمّ بالعمل السياسيّ، ومايجري في سوريا في زمن الثورة السوريّة وبداياتها، هو شكل دراميّ جديد يقدّم المرأة السوريّة كما هي في الحياة والحقيقة بعيداً عن النمطيّة التي تقدّمها كسلعة تسويقيّة للأعمال الدراميّة السوريّة، ويظهر «قلم حمرة» المرأة السوريّة صاحبة المطعم والكافيتريا التي تشرف على العمل فيه بكل دقائقه الصغيرة والكبيرة، وهي مطلّقة وتربّي شاباً وفتاة، وما يتعرّضان له من مشاكل اجتماعية وعاطفية ودراسية.

إلى جانب صورة المرأة في «قلم حمرة» نجد صورة جديدة في بعض لوحات «بقعة ضوء» إذ نجد لوحة للمرأة على حاجز عسكريّ للنظام تقف فيه الفنّانة «أمل عرفة» وترتدي البدلة العسكرية، وهي تفتّش السيارات وتسمح لها بمغادرة الحاجز، وترتشي من السائقين، وهذه صورة جديدة للمرأة السوريّة في زمن الحرب، وكذلك في بقعة ضوء ذاتها شاهدنا «العمّة أم سعيد، أيمن رضا» الداية التي ولّدت أغلب نساء حارة الشاغور، «برّاني وجوّاني»، والتي تخاطب الشباب في حواجز النظام والمعارضة، من خلال عرض التأصيل العائلي بالعودة إلى سلالة كل عائلة من خلال عمليّة توليد نساء الحارة، ومعرفة خبايا هذه العوائل، لذلك لم يستطع أي حاجز من الحواجز اعتراض طريقها، وإنما استخدمت هـؤلاء الشباب في حمل حقيبتها»السك» باللهجة الشاميّة الشاغورية. ويتميّز الجزء الثاني عشر من بقعة ضوء بأن السرد الدراميّ للحكايا الخاصّة التي جاءت بعنوان نسوي أيضاً للفقرة «قطبة مخفيّة»، وهذا يركّز على أن المرأة يمكن أن تكون حكواتي مثلها مثل الرجل في بعض الأعمال الدرامية. وتتغيّر صورة المرأة درامياً في العمل الدراميّ «زوال» من تأليف زكي مارديني، ويحيى بيازي، وإخراج أحمد ابراهيم أحمد، إذ نجد الفتاة التي تنتحر من أجل الحبّ، وتفرض إيقاعاً جديداً في العمل الدراميّ بحيث تسير خطوط العمل حـول زواج الطوائف التي تنتمي إلى قوميّات وطوائف أخـرى، وإيقاع حياة العشوائيّات الدمشقيّة، وتمجيد الحبّ الإنسانيّ بعيداً عن مكوّنات البشر من طائفيّة وقوميّة، وفي «زوال «هناك صورة درامية أخرى قليلاً ما نجدها في الدراما السوريّة، بيت للدعارة تديره امرأة «سماهر، نظلي الروّاس»، وهذه الصورة للمرأة في الدراما السوريّة نـادراً ما نجدها حيث يجتمع الكثير من الرجال وشباب الحيّ بما فيهم السلطة الرسميّة «قسم الشرطة» ورجال الأمن عندها.

وحقّقت دراما الموسم ٢٠١٦، خرقاً واضحاً في صـورة المـرأة السوريّة من خلال تقديم الصحفية والإعلامية في أكثر من عمل منها «أحمر» من تأليف علي وجيه، ويامن حجلي، وإخـراج «جود سعيد» حيث تلعب الفنّانة سلاف فواخرجي دور الإعلامية المذيعة، وكذلك العمل الدراميّ «دومينو» من تأليف فادي سليم وغسان عقلة، وإخراج فادي سليم حيث نجد الصحفيّة التي تفضح الكثير من الصفقات عبر تسريب إحـدى الشخصيّات الأساسية لحكايا وخبايا رجل الأعمال الفاسد «نوح، بسام كوسا»، الذي يتزعّم مافيا اقتصاديّة منخرطة في أعمال مشبوهة، خلف ستار شركته التجارية.

أخـيراً إن صـورة المـرأة في الأعـمال الدرامية السوريّة منذ بداية الثورة السوريّة إلى الآن لم تغادر الصورة النمطيّة التي قدّمتها في السابق، مع بعض الخروقات التي قامت بها في بعض الأعمال الدرامية مثل «قلم حمرة» للكاتبة يم مشهدي، وبعض لوحات بقعة ضوء الجزء ١٢، وكذلك العمل الدراميّ «زوال» الذي ساهم في كسر نمطيّة الصورة من أكثر من زاوية، لذا من الواجب أن تعمل منظّمات المجتمع المـدنيّ، ومنظّمات المـرأة تحديداً على كسر هذه النمطيّة من خلال العمل على ورشات مع كتّاب الدراما في سوريا للكتابة الدراميّة الجندريّة، وخلق المجال الحيويّ لتغيير الصورة النمطية للمرأة في الدراما السوريّة.

أرملة وعانس و.. عازفة عن الزواج
سوريا.. أوّل جمهوريّة للنساء

سناء إبراهيم

تولّت «ربا» حفر قبر زوجها بأظافرها، كان شعرها الذي غطّى وجهها يهتزّ مع ضربات أظافرها، الناس من حولها جامدون يتفرّجون، وإلى جانبها في التابوت يرقد زوجها، ربا لا تبكي زوجها، هي فقط تلتقط حفنات من التراب وتلقيها عليه، وهي تتكلّم دون أن تعير اهتماماً لمن حولها: «هذا تراب أرضك التي لم تعد أرضك يا حبيبي، أرضك هذه لن تكون صالحة من بعدك إلا للدفن». بكت ربا وبكت، لطمت، تعبت من إلقاء التراب على قبر زوجها، غابت الشمس، استسلمت أخيراً وقالت له وداعاً.

دفنت «ربا» زوجها وانتهى الأمر، أمّا «هالة» فهي تبحث عن زوج لها دون جدوى. في حديث عابر لها وهي تتنقّل أمام المرآة، أطلقت «هالة» جملتها العفوية قائلة : «خايفة موت عـذراء»، وأتبعتها بسحابة من الضحك طالت كل من حولها من صديقاتها ، معتقدة أنها تروي نكتة، دون أن تدرك أنها وصّفت بجملتها المكثّفة ، هواجس بنات جيلٍ كاملٍ من الفتيات اللواتي انخفضت حظوظهنّ في الزواج بعد اندلاع الحرب السوريّة التي أظهرت أسباباً إضافية لارتفاع نسبة العنوسة والمُقدّرة نسبتها بـ ٧٠ ٪ وفقاً للدراسات الحديثة.

على العكس من ربا وهالة، أخذت «هلا» قراراً بعدم الزواج، فهي كما تقول لا تريد أن تنجب طفلاً إلى بلدٍ بدأ يشيخ بعد ستّ سنوات من عمر الأزمة، بلد كانت السعادة فيه بمتناول اليد ودون مقابل، كان بمقدورنا ان نكون سعداء فيه ببساطة. تضيف «هلا»: اليوم لا شيء بدون مقابل، حتى الضحكة لها مقابل. أما «سهى» فهي لا تريد أن تتزوّج لأنها لا تريد أن تكون أرملة المستقبل وأمّاً لطفل يتيم لا يعرف وجه أبيه.

أم مجد لها حكايتها المختلفة. قتل ولدها مجد في درعا فجاءت تستطلع أخباره في جبلة، تؤمن أم مجد، من إحدى قرى الساحل بريف جبلة، أن ابنها الذي التحق بصفوف الجيش السوري وقُتل أثناء المعارك قبل سنتين، خُلق من جديد لدى عائلة جديدة وباسم جديد هو علي. وعندما نقول خُلِق، أي أنه تقمّص حسب اعتقاد الطائفة العلويّة. الإيمان بالتقمّص يدفع أفـراد الطائفة إلى التقليل من هول الموت وكنوع من العزاء أو المكابرة تسمع أحدهم يقول لك: « لا مشكلة لدينا مع الموت طالما أننا نموت هنا ونخلق هناك». أم مجد لا تكابر ولا تعاند، هي فقط تنتظر ابنها ليكبر كي تسمع منه قصّة موته، من قتله وكيف. إلى ذلك الوقت هي تكتفي بالنظر إلى عينيه، تداعب شامة خدّه وأصابع يديه، وقبل أن تغادر أهله الجدد، لا تنسى أم مجد أن تغرف من الطفل نظراته وضحكاته كي تكون زاداً لـذاكرتها التي قالت إنها توقّفت مرّتين: الأولى عندما سمعت نبأ استشهاد ولدها، والثانية عندما سمعت بولادته مجدّداً.

هي جمهورية النساء التي يمكن للعابر أن يتلمّس نشوءَها في شوارع دمشق وأريافها

وأرصفتها كما في باصات النقل التي تجتاز الحواجز العسكرية دون تفتيش لأنها تُقلّ الفتيات فقط، يمكن تلمّسها في غياب طوابير الرجال عن الأفران ومراكز الإعانات وشركات الحوالة، كما في صفوف الفتيات الواقفات على أبواب الجامعات للدخول وفي ساحات الكلّيات والحدائق العامّة وفي مكاتب العمل ووزارات الدولة، يمكن أن تتلمّسه على حقيقته أكثر عندما ترى سيّدة متقدّمة في السنّ أو صبيّة في مقتبل العمر تجرّ عربة لبيع الخضار في السوق أسوة بباقي الرجال، أخريات دفعتهنّ الظروف القاسية إلى قبول أعمال ما كان لهنّ قبولها نتيجة الحاجة، كالبغاء وتجارة الشوارع إلى جانب العمل في المنازل، الأمر الذي أضاف للنساء السوريّات عنفاً مضاعفاً مضافاً إلى عنف الحرب.

تغيّرت تركيبة المجتمع السوريّ ما بعد الأزمة ومعها تغيّرت المفاهيم السائدة واستُبدلت بأخرى فرضتها ظـروف البلد الاقتصادية والسياسية. قبل الأزمة، كان يُفترض بالمرأة أن تجد دائماً من يقف إلى جانبها ويعيلها. اليوم، لم يعد الرجال قوّامون على النساء. يسود اليوم مفهوم «الأم المعيلة» أو «المرأة المعيلة» بعد أن فقدت المرأة زوجها أو شقيقها أو ولدها، وباتت النساء في سورية موزّعات بين أرملة وعانس وعازفة عن الـزواج ومعيلة لعائلة فقدت معيلها بفعل الحرب التي دفعت أبناءَها للهجرة هرباً من الخدمة العسكرية، فيما فضّل آخرون الانضمام للقتال في صفوف المعارضة المسلّحة. من تبقّى، غيّبتهم الحوادث الأمنيّة العشوائية التي انتشرت في المحافظات السوريّة خلال سنوات الأزمة (خطف - ضحايا قذائف - تفجيرات).

تمثّل الجامعات والمعاهد السوريّة مثالاً حيّاً لمعرفة نسبة انخفاض الشباب مقارنة مع الفتيات. «ليث»، طالب سنة ثانية طب بشريّ يقول: إن نسبة الشباب إلى الفتيات في دفعته تمثّل (١ إلى ١٠)، أي شاب لكل عشرة فتيات. في قسم الصيدلة، يقول محمد: نسبة الشباب إلى الفتيات هي ١ إلى ٦٠، أي شاب لكل ٦٠ فتاة. في المعهد الوطني للإدارة العامّة الذي

يخرّج سنوياً كوادر إداريّة مؤهّلة، بلغ مجموع الدفعة التدريسية الجديدة الرابعة عشرة هذا العام (٤٢ طالباً)، ٥ شبان و٣٨ فتاة، أطلقت الدفعة على نفسها اسم (مجموعة الـ ٣٨ +٥). بالتوازي مع الجامعات والمعاهد، تعاني مؤسّسات ووزارات الدولة من نقص كبير في الكوادر العاملة بسبب التسرّب من الوظيفة ومعظمهم من الشباب المؤهّلين الذين تركوا العمل بدافع الهجرة أو التهجير والنزوح، حيث يتمّ التعويض عنهم بالموظفين القادمين من المناطق الشرقية في دير الزور والرقة والحسكة وإدلب.

نساء الأنقاض في سوريا..

يتوفّر في العديد من المدن الكبرى في ألمانيا نصب تذكاري يرمز إلى شخصية أُطلق عليها اسم «امرأة الأنقاض «، ويقال إن أعداداً كبيرة من هؤلاء النساء أقدمنَ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على إزالة الأنقاض في المدن المدمّرة، وكنّ رمزاً لتصميم الألمان على البناء والبقاء على قيد الحياة. فهل ستكون النساء السوريّات قادرات على إزالة الأنقاض في المدن السوريّة المدمّرة ما بعد انتهاء الحرب؟ إزالة الأنقاض ليس بمعنى ما تهدّم من حجر، إنما بمعنى التنشئة ؟

سـؤال توجّهنا بـه إلى أصـحـاب الشأن والاختصاص:

الاختصاصيّة في الصحّة النفسيّة الدكتورة ميس عجيب قالت: إن تمكين المرأة لا يمكن أن يتمّ بدون التعريج على القوانين والأنظمة المتعلّقة بالمرأة في سورية والتي تتيح لها الحصول على حقوقها ووقف جميع أشكال العنف ضدّها خاصّة العنف الاقتصادي. تضيف اختصاصية الصحّة النفسيّة :»همّشت الحرب الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع السوريّ وهي النساء والأطفال وكبار السنّ، وكي يكون المجتمع قادراً على النهوض من جديد، لابدّ من إيجاد صيغة تمكّن المـرأة وتجعلها قـادرة على الاستقلال المادّيّ كي تستطيع اتّخاذ قرارها، تبعيّة قرار المرأة للرجل تأتي من التبعيّة المادّية، الاستقلال المادّيّ يجعلها قادرة على اتّخاذ القرار بمعزل عن الآخر.

وعن التغيّر في التركيبة المجتمعيّة السوريّة، تؤكّد الدكتورة ميس أنه وبعد ستّ سنوات من الحرب، بات هناك إدراك لآثار هذا التغيّر ووعي بالحاجة الضرورية إلى التعاون مع المؤسّسات والمجتمع الأهليّ السوريّ من أجل تمكين النساء ودعمهنّ عبر المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، لأن البديل والخيار الوحيد المتبقّي عن تمكين المرأة، هو مزيد من التفشّي لظاهرة زواج الأطفال من (النساء القاصرات) بحجّة حمايتهنّ، ومزيد من عمالة الأطفال وغيرها من صنوف الاستغلال التي انتشرت ما بعد الأزمة.

دكتور الاقتصاد في جامعة دمشق زياد عربش قال: إن المرأة السوريّة ستكون رافعة لإعادة بناء ليس ما تهدّم من أنقاض كما كان الحال عليه في ألمانيا، إنما إعادة بناء النسيج الاجتماعيّ للمجتمع السوريّ. يضيف عربش قائلاً: قبل الأزمة، كان لكل فرد دوره، لكن المرأة كانت صمّام الأمان للمجتمع، هي التي تدبّر شؤون منزلها وتديره، المرأة السوريّة ما بعد الأزمة هي أم الشهيد وأخته وزوجته، ضحّت وعانت وصمدت، هي الأكثر حكمة والرهان الأكبر سيكون عليها ما بعد الأزمة في إعادة التنشئة والتربية وإعادة اللحمة لنواة الأسرة السوريّة التي نالت نصيبها من التفكّك. (فالرجل جنّى والمرأة بنّى).

لم تعد سوريا هي الجمهوريّة العربيّة السوريّة ولا حتى الجمهوريّة السوريّة التي تتنازعها الأطـراف المتصارعة في الدستور السوريّ الجديد. هي جمهوريّة النساء، لا معارك فيها بين قيس وليلى، لا ثياب ملوّنة، لا زغاريد، صور شهداء معلّقة على مفارق الطرق وعتبات البيوت، شريط أسود وباب مغلق يخبرك أنهم كانوا هنا ورحلوا، وما تبقّى، أولاد يحاولون تذكّر وجوه آبائهم ورسمها.

الدعارة والإباحية وازدواجية نظرة المجتمع

دارين عيسى

الدعارة المهنة الأقدم عبر التاريخ ومثار جدل لكثير من أديان العصور القديمة التي بمعظمها اعتبرت الدعارة عملاً مقبولاً في المعابد تشجيعاً لدخولها واعتناق عقائدها ووصـف بالعهر المقدس في سبيل الرب، حتى أن قصص العاهرات ملأت الأساطير القديمة «ألم يرسل جلجامش عاهرةً إلى أنكيدو تعلمه كيف يعيش بين الناس كإنسان وكيف يأكل الخبز ويشرب الخمر بعد أن كان يحيا حياة البراري» وكان يسمح لعاهرة المعبد بالإنجاب ويطلقون على طفلها ابن الرب!!

هذا في ماضي الأسطورة والخرافة ولكن هل يحدث أن يتدفق التاريخ ويتابع سيره ليبدأ في كل لحظة، مع وجودنا الزمني في العصر الحديث هل أسقطنا القداسة عن العهر أم أبدلناها بالعهر الشرعي، وهل اقتصرت الدعارة على الكرخانات وبيوت البغاء أم اتسعت لتشمل حتى أوساط الثقافة والفن والسياسة ولكن تحت اسم «أخلاق المصلحة» إن الأحـداث والأشياء التي تجري حولنا لا ترصد من ناحيتها الشكلية فقط بل من ناحية معناها الذي يحيلنا إلى نقد القوى التي تحدد هذه المفاهيم المنطوية على صفات سيئة للواقع الراهن.

مثلاً من هي المومس؟ إمـرأة من الحفاة عملت بالدعارة تحت التنكيل وعاشت مسار طويل من تحطيم المجتمع لها، وبالمقابل هناك الكثير من النساء في أوساط الثقافة والفن والسياسة والمؤسسات الراقية تبيع الجنس للرجال مقابل المناصب والمزيد من المال والشهرة.

إذا المومس إمرأة تعاني الخيبة والعوز ولو كـان لديها القليل من المعرفة والحنكة والـحـضـور لـكـانـت حصلت عـلـى بعض الألقاب «ممثلة» في عصر الدراما، رئيسة حـزب في بلد الأزمـة أو صحفية يعاشرها أحد الكتاب ويكتب لها مقالات....إلخ.. طبعا مع هامش من القبول المتواطىء من تحت لتحت... إجتماعياً... فالمجتمع يفرض قواعده على الحفاة فقط.

ولكن ماهي الأسباب الدفينة لمراهنة المرأة على جسدها الرجل, المجتمع، أم هناك أسباب منذ الأزل؟ طبعاً هذه الظاهرة تنتشر أكثر في المجتمعات المحافظة التي فرضت مجموعة من القواعد وعلينا الطاعة لإنها هيك وهي «مقدسة» والسؤال: هل تنطبق هويتنا أو سلوكنا مع هذه القواعد التي قررها المجتمع أم أنها أعطت نتيجة عكسية تماما؟ وهل تستطيع المرأة التحرر من سلطة الجسد وبناء شخصيتها الذاتية حسبما ترغب لا كما تأمرها أخلاق المصلحة؟

باعتقادي التحرر يجب أن يطال الرجل أولاً بجميع شرائح المجتمع السوري من العامل البسيط إلى المثقف الذي يعتقد بحرية المرأة وبنفس الوقت يحولها إلى جسد لتفريغ شهواته التي لا تنتهي إيماناً منه أنه إذا إخترق جسدها سيضعها على أول درجة من درجات الصعود نحو الديمقراطية الخالية من الركائز الإنسانية.. لأدري هل هذا مثقف؟ نعم هو هكذا مثقف يعيش حالة فصام بين تابوهاته ورغباته الدفينة في شرقنا الممزق المهزوم فكرياً وجسدياً، إذا هل المرأة في وسط الثقافة والفن محمية أم منتهكة تماماً لا سيما أن أغلب هذا الوسط لم يتحرر بالعمق.. ربما بالمظهر والقشور فقط...

أعتقد أننا نعيش في واقع يحتاج إلى تقييم جديد ومفاهيم جديدة... إنه زمن عصي على الإدراك... لماذا لانتطلع إلى الفجر كما كنا في ماضي ليس ببعيد جداً.

فكثيراً ما أسمع عن فترة الستينات في سوريا ومصروالعراق الجزائر تونس... وعن رجالاتها الذين كانو يؤاخون بين أحلامهم ومشاريعهم في «زمـن الإختلاف المعلن» التي كان من ضمنها صحوة المرأة ولكن ذلك الزمن الجميل الذي كان يعم المنطقة بأسرها لامسه حاضراً مغلقاً حاضراً مصمتاً كموت جاثم على أكتافنا تراها الشمس تتلألأ على عرق ملايين النساء في العالم.

المرأة الاباحية (صفاء)

كنا ثلاثة نساء في الغرفة المخصصة للعزاء بالشهيد عندما دخلت صفاء وهي المرأة المحجبة الأقرب إلى الضألة ذات البنية الرقيقة وتبلغ الحادية والثلاثين من عمرها وقد انقضى على زواجها ثمانية أعوام.

لم تكن صفاء تواقة إلى الأحاديث التي تدور حول الإنتصارات والهزائم التي تلحق بصفوف الجيش السوري أو المعارضة بقدر اهتمامها بالضحك وسط همزات وغمزات ولكنات جنسية واضحة كنت أتأملها ونحن نشرب فناجين القهوة متسائلة في حديثي مع نفسي إن كانت صفاء تستطيع كبح رغبتها في الهمز والغمز وسط صراخ وهياج عائلة الشهيد؟ طبعا هي تحاول ان تكون رزينة ووقورة بما يناسب الموت من وقار، بينما صوت أحد المعزين يأتي من خارج الغرفة يقول الشهادة نفق لانهاية له في ظل الأزمة التي تمر بها سوريا.

كنا نحن نـسرع في إنهاء فناجين القهوة والخروج من الغرفة باتجاه الممر المودي إلى البوابة الخارجية حيث نكون بذلك أنهينا واجب العزاء وبينما كنت أسير مازال وجه صفاء بمخيلتي ولدي الكثير من التساؤلات حـول شخصية صفاء وقبول المجتمع لها ببساطة وهي المرأة التي ليس لديها أي تحفظ إجتماعي وتتجاوز جميع الحدود عن طريق الدعابة واللمسات التي تتحرش بها جاراتها في الحي ضمن وابل من الضحكات والهرج وهي بنفس الوقت تشتم من يتعرض لها بألفاظ يستخدمها الرجال عندما يشتمون النساء في مجتمعاتنا العربية بالإضافة لإستخدامها العضو الذكري كشتيمة.

لا أدري إن كانت صفاء تظهر عريها أم تخفيه بجنون ولا أعلم إن كانت مثلية بالعمق فهي إمرأة شعبية في حي شعبي وبالتأكيد ستكون رافضة لهذه التسميات التي يطلقها مصنفي الجنس في العالم وتفضل أن يبقى جنسها بلا اسم، وفي نفس الوقت ممكن لصفاء أيضا أن تكون المرأة الواعظة التي تتحدث عن الرذيلة والفضيلة وتصدر أحكاماً تتعلق بالشرف والعار فقد سمعتها في إحدى صباحات الحي المستيقظة ببطىء من على شرفة منزلها وهي تتحدث إلى إحدى نساء الحي ممن ينتظرن السفر إلى أوربا تقول لها «انتبهي ها هدول الأوربيين كفار لابيحللو ولابيحرمو وبيتزوجو من بعض ها وبكرة بنتك بس تكبر بتتركك وبـدور عاحل شعرها» واسترسلت صفاء بالحديث واستعراض نقائها إذا ماقورنت بالغرب الفاسق من وجهة نظرها!

ترى ماهذا التناقض الذي تعيشه صفاء كيف جعلت من رغباتها الجنسية صريحة ودفينة بنفس الوقت؟ ومايحيرني أنها كيف استطاعت أن تكون محبوبة ومقربة وهي الإباحية من قبل جميع أفـراد الحي الـذي يعتبر جزءاً من هذا المجتمع الذكوري المنغلق بظاهره! الرافض لتحرره من عبودية العار المرتبط بالجنس والمقدسات والمحرمات.

وكيف لمجتمع يرفض مساوة الرجل بالمرأة أن يقارن بالمجتمعات المتقدمة التي تصرح بزواج المثليين ومع أن مجتمعاتنا لها تاريخ عريق مع المثلية إلا أن الشرائع والعادات والتقاليد لاتسمح بالتصريح بها فتبقى طي الكتمان وتضاف إلى قائمة «المخفيات».

نعم نحن مجتمع نمـارس الجنس بجميع أشكاله بالخفاء ونقتل ونهدم في وضح النهار، إذا كيف لمجتمع بهذه الصفات أن يسعد بهذا النوع من الشخصيات مثل صفاء هل هذه ازدواجية أم تناقض ومما يدعو للغرابة أكثر من وجهة نظري لماذا هذه الأفكار المصطنعة البائسة عن الغرب لدى أصحاب الأمزجة الغريبة كصفاء؟

وكيف لإمـرأة بهذه الإباحية المعلنة أن تعتقد نفسها أنها أكثر تحفظ من الغربيين!! ومن الذي يروج بالاكتفاء باالسلاح والتقدم التكنلوجي دون المساس بالفكرالغربي، ترى من هو قرصان أحلامنا العتيق الذي جعلنا مجرد كائنات تعتقد الشرف والعار وتنتقص كرامة المرأة من «غشاء بكارتها» أليس من العار ربط الشرف «بين فخذي إمراة».

صحيح أن المرأة في عصور الانحطاط في أوربا عانت الظلم وتتبيعها للرجل وربطها بحزام العفة ولكن هذا كان في المـاضي السحيق لأوربا وكانت وقتها المرأة مضطهدة في كل أنحاء العالم أما الأن في العصر الحديث نجد أن عقارب الساعة تتوقف في بلادنا بينما تسير بانتظام في أنحاء العالم و«للتنويه» يجب أن لاننسى أن الغربيين قد عاشو ثلاث ثورات جعلت من مجتمعاتهم ماهي عليه اليوم فهل تستطيع هذه الثورات المشتعلة في الوطن العربي أن تهدم هذا الجدار؟ وهل بإمكان كل عربي أن يفعل مايشاء وهو يحمل وردة أم ستساهم أكثر برفع هذا الجدار الوهمي من المحرمات ونجد عند كل زلة قدم من ينتظرنا برصاصة وساطور.

يعيدنا إلى قوقعة الماضي المظلمة إننا نعيش لحظات ضياع مع استمرار لعبة الـصراع اليومي لأحلامنا وآمالنا المترنحة كألهة محطمة على ألأرض.

وها نحن نعود للإستيقاظ من جديد عابرين الصباح نحو أعمالنا المنهكة حيث لم يعد الصباح تغريدة عصفور سريع إنه الأن ضوء الخلاص لليل معتم لزج ومطبق.

المرأة في سوريا بين تناقضات القوانين والدساتير

عاصم الزعبي

نصّت كلّ الدساتير السوريّة المتعاقبة على الحقوق التي يجب أن تتمتّع بها المرأة السوريّة، من المبدأ القائم على تساوي الأشخاص أمام القانون دون التمييز بينهم من حيث الجنس.

ومسؤوليّة الدولة في توفير جميع الفرص للمرأة و التي تتيح لها المساهمة الفعّالة والكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطوّرها ومشاركتها في بناء المجتمع .

أوّلاً: المرأة في دساتير مختلفة

الدستور السوريّ للعام ١٩٥٢: هو أوّل دستور رئاسي في سوريا، شبيه بالدستور المعمول به في الولايات المتّحدة الأميريكيّة، وقد مارست المرأة السوريّة حقّها في الاستفتاء على هذا الدستور الذي جرى في ١٠ تموز ١٩٥٢، في عهد الرئيس أديب الشيشكلي.

وقد أكّد هذا الدستور على أهمّية دور المرأة، وتوفير الفرص لها لتكون مساهمتها فعّالة في المجتمع، في معظم النواحي.

الدستور السوريّ للعام ٢٠١٤: أكّد هذا الدستور على أهمّية الــزواج والتشجيع عليه، وسعي الدولة لإزالة العقبات المادّية والاجتماعية التي تعوقه، والعمل على حماية الأمومة والطفولة، كما أكّد في المادة ٢٣ منه على دور الدولة في توفير جميع الفرص للمرأة، والتي تتيح لها المساهمة الفعّالة والكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطوّرها ومشاركتها في بناء المجتمع.

مسوّدة مشروع الدستور السوريّ المقدّمة من روسيا خلال اجتماعات أستانا: توسّع هذا المشروع للدستور في إعطاء المرأة مساحة أكبر؛ ليكون لها فاعليّتها في مختلف المجالات:
فأكّد في الفقرة الخامسة من المـادّة الثانية عشرة منه على وجوب قيام الدولة بتوفير كافّة الإمكانيّات للمرأة لتتمكّن من المساهمة الفعّالة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعمل على إزالة العوائق أمام تنمية المرأة ومشاركتها في بناء المجتمع.

كما حظر، وأخضع للملاحقة القانونية كل من يقوم بالاتّجار بالنساء، وأعطى المرأة في الفصل الثاني من المادّة التاسعة عشرة حقّ المشاركة في شؤون الدولة، والتمتّع بالحقوق السياسية بما فيها حقّ التصويت والانتخاب والترشّح، بالتساوي مع الرجل .

ميثاق العقد الاجتماعي للإدارة الذاتيّة لمقاطعة الجزيرة – سوريا، والذي تمّت المصادقة عليه في ٦ كانون الثاني / يناير ٢٠١٤: ركّز الميثاق في مقدّمته على حقوق المرأة بشكل عامّ، وأعطاها الحقّ في ممارسة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكافّة مجالات الحياة .
كما أعطى العقد للمرأة في مادّته الـ ٢٨ الحقّ في تنظيم نفسها وإزالة كل أشكال التفرقة على أساس الجنس، وأعطاها في المادّة ٦٥، نسبة لا تقلّ عن ٤٠٪ في التمثيل في كافّة مؤسّسات المجلس القضائيّ، ونسبة ٤٠٪ في التمثيل في كافّة المؤسّسات والإدارات.

ثانياً: التناقض بين الدستور والقوانين من الناحية الإجرائيّة والاجتماعيّة

ينصّ الدستور على أنّ «الدولة تكفل للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعّالة والكاملة في الحياة السياسية، والاجتماعية، والثقافية والاقتصادية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطوّرها ومشاركتها في بناء المجتمع العربيّ الاشتراكيّ .

هذا فيما يتعلّق بالدستور، ولكن، وفي الجانب الآخـر، فإن القانون السوريّ يتناقض كلّيّاً مع الكثير من المبادئ الدستوريّة وخاصّة قانون الأحوال الشخصيّة وبعض موادّ قانون العقوبات وقانون الجنسيّة وغيرها.
فهناك الكثير من المعوّقات التي تعترض الـوصـول إلى إنـصـاف المــرأة في الدستور السوريّ، و هذه المعوّقات سياسية، وقانونية، واجتماعية واقتصادية، لا يمكن الفصل بينها كونها متداخلة ومترابطة..
وهناك الكثير من الأفكار التي طُرحت سابقاً لتطوير قانون الأحـوال الشخصية السوريّ الصادر بالمرسوم التشريعي ٥٩ عام ١٩٦٣، وكيفيّة ضمّه إلى القانون المـدنيّ وتعديله، بحيث يضمن إنصاف المرأة فيما خصّ حقوقها فأعطى قانون الأحوال الشخصيّة الصادر عام ١٩٦٣، الحقّ للرجل في بعض الأمور بشكل منفرد ومطلق، دون أن يعطي تلك الحقوق للمرأة، كالطلاق بشكل منفرد.

أيضاً قانون الجنسيّة الصادر بالمرسوم التشريعيّ ٢٧٦ لعام ١٩٦٩، ينطوي على تمييز ضدّ المرأة على مستويين، الأوّل هو على مستوى التمييز بسبب الجنس، والثاني بسبب الانتماء القوميّ أو العرقي، وبالتالي يمكن القول إنه قانون غير دستوريّ؛ لأنه يتناقض مع أبسط المبادئ التي نصّ عليها الدستور السوريّ .

ومن ناحية ثانية، هناك التمييز القاسي في حقّ المرأة والمتمثّل بجرائم الشرف والتي تعرّف بأنها: (فعل جرمي يفضي إلى المـوت، مبرّر ومسبغ عليه مشروعية قانونية تحت دعوى غسل العار)، والقانون السوريّ لم يطلق اسم جرائم الشرف على هذا النوع، ولكنه حصرها بجرائم الاعتداء على العرض وأوردها في الباب السابع من القانون وهي المواد من ٤٨٩ حتى ٥٠٧، وكلّها جرائم تتعلّق بالاغتصاب والخطف والفحشاء والإغواء وهتك العرض وخرق حرمة الأماكن الخاصة بالنساء، والجرائم المقصودة هنا هي جرائم الإيذاء المقترفة بدافع الشرف. حيث نصّت المادة ٥٤٨ من قانون العقوبات السوريّ على ما يلي: «يستفيد من العذر المحلّ من فاجأ زوجه أو أحد أصوله أو فروعه أو أخته في جرم الزنا المشهود أو في صلات جنسية فحشاء مع شخص آخر فأقدم على قتلهما أو إيذائهما أو قتل أو إيذاء أحدهما بغير قصد»، فيما تنصّ الفقرة الثانية «يستفيد مرتكب القتل أو الأذى من العذر المخفّف إن فاجأ زوجه أو أحد أصوله أو فروعه أو أخته في حالة مريبة مع شخص آخر، فهنا ترك القانون للشخص المرتكب لهذه الجريمة تقدير حدود هذه الريبة التي تؤدّي إلى إرتكاب الجريمة، وتلك جريمة بحدّ ذاتها تدلّ على الضعف في القانون .

ثالثاً: المرأة السوريّة واتّفاقية القضاء على كافة أشكال العنف ضدّ المرأة «سيداو»

بعد سنوات عديدة من المطالبة المستمرّة من قبل النساء وأنصارهنّ بتوقيع سوريا على اتّفاقية سيداو، صدر المرسوم التشريعيّ الذي حمل الرقم ٣٣٠ بتاريخ ٢٦ أيلول / سبتمبر٢٠٠٢ ليعلن انضمام سوريا إلى هذه الاتّفاقيّة، دون أن تتاح الفرصة للنساء كي تكتمل فرحتهنّ، فقد أتت التحفّظات، التي وضعتها سوريا على هذه الاتّفاقية، لتلغي أيّ أمل للنساء في سوريا بالاستفادة من هذه الاتّفاقية في تحسين أوضاعهنّ، خاصّة على الصعيد القانونيّ.

يرد في المقدّمة: إنّ الدول التي تصادق عليها

ملزمة ليس فقط بشجب جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، وإنما باتّخاذ الإجراءات المختلفة للقضاء على هذا التمييز، وأن عليها كذلك تجسيد مبدأ المساواة في دساتيرها الوطنيّة أو قوانينها الأخرى، وتبنّي التدابير التشريعية بما في ذلك الجزائية منها، والامتناع عن الاضطلاع بأيّ عمل أو ممارسة تمييزية ضدّ المرأة، وكفالة تصرّف السلطات والمؤسّسات العامّة بما يتّفق وهذا الالتزام، واتّخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضدّ المرأة من جانب أيّ شخص أو منظّمة أو مؤسّسة، والعمل على تغيير الأنظمة والأعراف والممارسات القائمة والتي تشكّل تمييزاً ضدّ المرأة.

التحفّظات التي أبدتها الحكومة السوريّة على بنود اتّفاقيّة سيداو:

المادّة رقم (٢) والتي ضمّت خمس فقرات نصّت في مجملها على إلغاء أيّ تمييز دستوريّ أو قانونيّ أو تشريعيّ قد يكرّس أيّ ممارسة تمييزية ضدّ المرأة.

المادّة (٩) الفقرة الثانية:

« تمنح الدول الأطراف المرأة حقّاً مساوياً لحقّ الرجل فيما يتعلّق بجنسيّة أطفالهما «

والتي تتعارض مع قانون الجنسيّة لدينا القائم على حقّ الدم والإقليم فيما يتعلّق بمنح الجنسية والذي حصره القانون لدينا بدم الرجل السوريّ فقط .

المادّة (١٥) الفقرة الرابعة:

والتي تمّ التحفّظ عليها لأنها تسمح للمرأة باختيار محلّ سكنها وإقامتها على حدّ سواء مع الرجل ، بعكس ما يسمح به شرعنا وقوانيننا التي كرّستها المادّة (٧٠) ضمن قانون الأحوال الشخصيّة، وكذلك أعرافنا الاجتماعية التي تعتبر المرأة تابعاً وظلّاً للرجل، وتأتي دائماً في المرتبة الثانية بعد الرجل .

المادّة (١٦) الفقرات (ج- د - و- ز)

والتي أكّدت على المساواة بكل ما يتعلّق بالحقوق والمسؤوليّات في الولاية والقوامة والوصاية على الطفل وكذلك في الحقّ في اختيار اسم الأسرة .

والبند الثاني منها المتعلّق بخطوبة الطفل أو زواجه وذلك لتحديد سنّ أدنى للزواج.

المادّة (١١) الفقرة (ا) والتي نصّت على :

«الحقّ في العمل بوصفه حقّاً ثابتاً لجميع البشر»

هنا العمل حقّ لكلا الطرفين، بينما في قانون الأحوال الشخصيّة، عمل المرأة هو حقّ للزوج الذي يقرّره لزوجته فيما إذا رغب لها بالعمل أم لا، وفي حال مخالفتها لرأيه في عملها تعتبر امرأة ناشزاً.

المادّة (١٣) التي دعت إلى القضاء على التمييز ضدّ المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وخاصّة الفقرة (ا) من المادّة التي أكّدت على الحقّ في الاستحقاقات العائليّة، وخير مثال على التزامنا ببند هذه المادّة.. هو قسائم المازوت التي تجاوزت النساء على اختلاف ظروفهنّ الاجتماعية والاقتصادية من قسائم الدعم، ليشتروا ثمن تدفئتهم بعيداً عن أي دعم من الدولة والمجتمع، فقط لأنهنّ لا يعشنَ في كنف رجل.

ورغم التصديق على هذه الاتّفاقية إلا أن هذه التحفّظات أفرغتها من مضمونها من جهة، ومن جهة ثانية لم يتمّ تطبيق بقيّة بنود الاتّفاقية التي لم يتمّ التحفّظ عليها .

إذاً: تستمرّ معاناة المرأة السوريّة من جرّاء الكثير من الإجراءات التمييزية المتكرّرة ضدّها على عدّة أصعدة في المجتمع، والقانون، والصحّة، وحتى ضمن الأسرة وفي التعامل الشخصيّ معها. أصبح بحاجة إلى إيجاد حلول تنصفها ممّا يحول ضدّ تطوّرها وتطوّر المجتمع. ودائماً كانت القوانين تخالف عند تطبيقها ما تنصّ عليه الدساتير فيما يتعلّق بالحقوق الخاصّة بالمرأة والمساواة بينها وبين الرجل.

بين أنياب المنفى والحرب.. المرأة السورية تصنع الأمل!!

وسن غزالي

فرضت المأساة السورية المستمرة التي أوشكت على دخول عامها السابع نفسها على السوريين حيثما وجدوا، وطال تأثيرها كل المدن السورية بدرجاتٍ متفاوتة؛ ومع اشتداد قصف النظام على مناطق تمركز المعارضة وتفاقم الأزمات الإنسانيةً والحياتية في الداخل السوري، أجبر الكثيرون على مغادرة بيوتهم ومدنهم حفاظاً على سلامة أسرهم.. وقد أدّت هذه الظروف مجتمعة إلى أن تدفع المرأة السورية أماً كانت أو زوجةً، ضريبة مضاعفة متمثلةً بغياب الزوج بين معتقلٍ وشهيد أو معاق مع فقدان الشعور بالأمان والاستقرار!. إضافة إلى كافة أشكال القهر والمعاناة، قررت الكثيرات ترك بيوتهنّ والانتقال الى أماكن أكثر أمناً داخل سوريا، بينما فضلت أخريات اللجوء إلى دول الجوار بحثاً عن ظروفٍ حياتية أفضل لهن ولأسرهن، فخاضت المرأة السورية تجربة النزوح القاسية في ظروف معيشية قاهرة تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الكريمة.

في رحلة النزوح القسري في الداخل أو إلى الخارج، تتشابه الظروف حيناً وتختلف أحياناً أخرى؛ فالنساء والأطفالً وكبار السن هم النسبة الأكبر من النازحين، حيث إن أسرة من كل أربع أسر تخوض فيها المرأة بمفردها تجربة النزوح حسب التقرير الذي أصدرته المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تموز ٢٠١٤ بعنوان (نساء بمفردهن، صراع اللاجئات السوريات من أجل البقاء) الذي سلط الضوء على المعاناة اليومية للنساء السوريات من أجل تأمين الاحتياجات الأساسية لهنً ولأسرهن.

إن هذا الظرف الجديد جعل المرأة تقف في مواجهة مباشرة مع مصاعب الحياةً ومتطلباتها في بلد غريب عنها، بدءاً من تأمين مكان الإقامةً ومستلزماته، وصولاً إلى الطعام والشراب.. مما جعلها في كثير من الأحيان عرضة للمساومات اللا أخلاقية مقابل تلبية بعض الاحتياجات. فتأمين الدخل المادي هو التحدي الأول والأصعب، خاصة للنساء غير المتعلمات القادمات من بيئات بسيطة محافظة؛ وفي رحلة بحثها عن مصادر دخلٍ تساهم في تأمين مستلزمات الحياة، لجأت النسوة لأعمال الخياطة والحياكة والتطريز وغير ذلك من

شكلت بعض المنظمات العاملة في الداخل السوري علامة فارقة في تمكين المرأة وتوعيتها حقوقياً ومعرفياً كمنظمة «سوريات من أجل التنمية» في ريف دمشق و«لجنة تمكين المرأة» في حلبَ و«النساء الآن» في معرة النعمان و«بارقة أمل» في إدلب

الأعمال اليدوية البسيطة، واعتمدت أخريات على تحضير الأطباق والحلويات السورية المُعدّة منزلياً مستفيدات من شهرة المطبخ السوريّ وتنوعه.. فعمدن إلى تسويق منتجاتهن عبر وسائل التواصل الاجتماعي من «فيسبوك وواتس آب» وأيضاً عن طريق المحلات والمطاعم مقابل نسبة من الأرباح.

كان العمل في تنظيف المنازل والمكاتب وغيرها من الخدمات المأجورة خياراً متاحاً دائماً لمن أغلقت في وجهها مجالات العمل الأخرى، وغالباً ما استغلت حاجة المرأة لهذا المردود المادي بدءاً من العمل لساعاتٍ طويلة مقابل أجرٍ زهيد وليس انتهاءً بتعرضهن للابتزاز وللتحرش اللفظي والجنسي.

يعد لبنان الدولة الأكثر إساءة في معاملة النازحات السوريات حيث لا تصنفن على أنهن لاجئات باعتبار أن لبنان ليس من الدول الموقعة على اتفاقية ١٩٥١ للاجئين، فيحرمن من حقوق اللجوء وحماية القوانين الخاصة به..

ويزداد الأمر سوءاً في ظل عدم امتلاك البعض لأوراق رسمية وتصاريح إقامة؛ ومع ارتفاع تكاليف المعيشة وإيجارات السكن، تصبح المرأة عرضة للابتزاز والاستغلال الماديّ والجنسي من قبل أصحاب العملِ ومالكي البيوت!، ويتعدى الأمر ذلك ليصل إلى بعض الجمعيات الخيرية التي تعطي هذه، وتحرم تلك لغايات محددة.

الوضع لا يختلف عن ذلك كثيراً في الأردن، حيث تشتكي اللاجئات السوريات من التحرش الجنسي ومن الصفقات التي تتم تحت ستار الزواج بين أولياء الأمورِ ورجالات أردنيين أو زوار خليجين مقابل مبالغ مالية ولفترات طويلة أو قصيرة الأمد. كما عادت ظاهرة زواج القاصرات إلى الانتشار بشكل واسع بسبب ظروف الحرب واللجوء.

في تركيا تأخذ القضية بُعداً آخرَ وتستغل حاجة الكثير من الفتيات السوريات للحماية وتجنّب الحاجة المادية عن طريق زواجهن من

شبان أتراك دون أية اشتراطات أو حقوق، ولاسيما عقود الزواج المبرمة عند رجال الدين دون تسجيل رسمي في المحاكم، حيث يمنع القانون التركي الرجل من الجمع بين زوجتين، فتحرم المرأة السورية من حقوقها كزوجة كما تُحْرم من الإنجابَ وتبقى رهينةً لتقلبات مزاج الزوج وأهوائه.

وفي محاولة تهدف للتخفيف من وطأة النزوح وأثره على المرأة أولاً وعلى أطفالها؛ كنتيجةٍ طبيعية قامت بعض المنظمات الدولية والمحلية المختصة بتنظيم دوراتٍ تدريبية في مختلف الاختصاصات لتمكين المراة ومساعدتها على التأقلم في هذه المجتمعات الجديدة وزيادة فرص حصولها على عمل. كما ساهمت «منظمة اليونيسيف» وغيرها بتمويل مشاريع صغيرة خاصة بالنساء لحمايتهن من الاستغلال.

على الرغم من أن نشاط هذه المنظمات بقي محدوداً ولم يستطع الوصول إلى كل النساء نظراً للعدد الكبير والانتشار الجغرافي الواسع، إلا أن هنالك نجاحاتٍ تم تحقيقها في هذا المجال داخلياً وخارجياً.

شكلت بعض المنظمات العاملة في الداخل السوري علامة فارقة في تمكين المرأةً وتوعيتها حقوقياً ومعرفياَ كمنظمة «سوريات من أجل التنمية» في ريف دمشق ً و«لجنة تمكين المرأة» في حلب و«النساء الآن» في معرة النعمانً و«بارقة أمل» في إدلب.. وأسهمت إلى حدٍّ معقول في خلق فرص عمل للكثير من السيدات كمشاغل حياكة الصوفً وخياطة الألبسةً وتصفيف الشعر وغيرها، كما أنها رفعت من سويّة النساء المتعلمات عن طريق الدورات والورش التدريبية في مجال الكمبيوتر والصحافةً وإدارة الأعمال على سبيل المثال لا الحصر.

انتشرت في الدول التي استقبلت النازحين السوريين ورش تجهيز أطعمة شعبيّة مثل «المكدوس والأجبان والألبان» إضافة إلى أصناف معيّنة من الحلويات كـالمعمول وأقراص العجوة وغيرها؛ حيث تقوم السيدات بمبادرات فردية أو برعاية بعض المنظمات بإعداد وتعليب هذه الأصناف تمهيداً لتسويقها.

بينما انتشرت في الدول التي استقبلت النازحين السوريين إضافة لما سبق ذكره ورش تجهيز أطعمة شعبيّة مثل «المكدوس والأجبان والألبان» إضافة إلى أصناف معيّنة من الحلويات كـ» المعمولً وأقراص العجوة» وغيرها؛ حيث تقوم السيدات بمبادرات فردية أو برعاية بعض المنظمات بإعدادً وتعليب هذه الأصناف تمهيداً لتسويقها.

إن المرأة السورية التي حملت جرحها ومضت في رحلتها إلى المجهول، مازالت تثبت كل يوم لنفسها وللعالم أجمع، أنها قادرة على العطاء والخلق حيثما وجدت رغم كل الظروف القاسية التي تواجهها وغياب العدالة التي لم تنصفها.

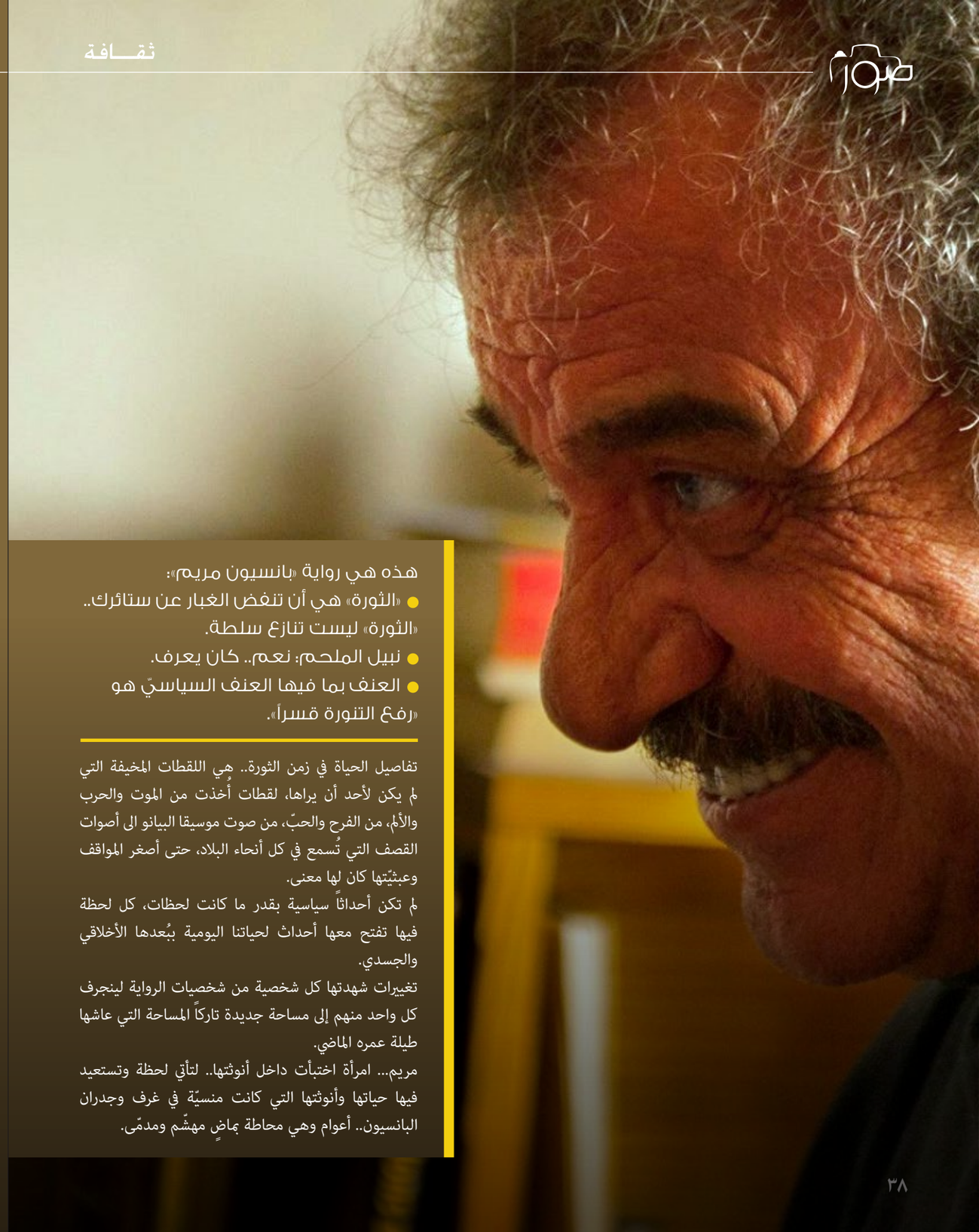

هذه هي رواية «بانسيون مريم»:

- «الثورة» هي أن تنفض الغبار عن ستائرك..
- «الثورة» ليست تنازع سلطة.
- نبيل الملحم: نعم.. كان يعرف.
- العنف بما فيها العنف السياسيّ هو «رفع التنورة قسراً».

تفاصيل الحياة في زمن الثورة.. هي اللقطات المخيفة التي لم يكن لأحد أن يراها، لقطات أُخذت من الموت والحرب والألم، من الفرح والحبّ، من صوت موسيقا البيانو الى أصوات القصف التي تُسمع في كل أنحاء البلاد، حتى أصغر المواقف وعبثيّتها كان لها معنى.

لم تكن أحداثاً سياسية بقدر ما كانت لحظات، كل لحظة فيها تفتح معها أحداث لحياتنا اليومية ببُعدها الأخلاقي والجسدي.

تغييرات شهدتها كل شخصية من شخصيات الرواية لينجرف كل واحد منهم إلى مساحة جديدة تاركاً المساحة التي عاشها طيلة عمره الماضي.

مريم... امرأة اختبأت داخل أنوثتها.. لتأتي لحظة وتستعيد فيها حياتها وأنوثتها التي كانت منسيّة في غرف وجدران البانسيون.. أعوام وهي محاطة بماضٍ مهشّم ومدمّى.

قراءة في رواية بانسيون مريم

أميرة سلام

لم تدرك مريم الجحيم الذي كانت فيه، ولم تدرك أنوثتها التي كانت مرمية داخل خزانتها، كانت جائعة لرؤية أشخاص حقيقيّين، أشخاص لديهم روح الحياة والمستقبل، كانت مجهولة العقل والجسد، حتى رأت رضا وروح الشباب والثورة تنبض في كل قطعة من جسده.. هي لحظة أدركت فيها أن هناك مساحات شاسعة من الحياة لم تكن تراها أو تسمعها، أحاسيس انتهكت فيها القيود والقوانين التي تعايشت معها لفترة طويلة، كان رضا حافز الحياة في مريم، ذاك الحافز الذي يهدّد السكون والصمت، وقد فعل ذلك. كان رضا في «بانسيون مريم»، استعراض عميق للذكورة بمواجهة أنوثة منسيّة، وفي استعراضه ذاك، سحب الأنثى المختبئة في مريم وألقاها تحت الضوء، أضاءها، وأعادها إلى فعل «حياة»، دون أن يتبادلا الكلام، ولا يكاد كل منهما سوى أن يمنح إشاراته للآخر.. ستائر البانسيون التي كانت مغلقة منذ زمن فُتحت.. ولكن، ما الذي جعل مريم تتقدّم نحو خطوة بالغة الصعوبة بفتح الستائر ونفض الغبار المعشّش فيها؟

يجيبني كاتب الرواية نبيل الملحم: «لفتح تلك الستارة، كان الصراع القاتل ما بين زمنين، زمن الرعب من الزمن، وزمن تفكيك اللحظة نحو انهيار زمن ماضٍ بكل ما حمله لمريم من نكران لنفسها، كان عليها أن تكون امرأة ملوّنة، اللون بالنسبة لامرأة من مثل مريم يعني فيما يعنيه فتح بوّابة المقبرة، الخروج من الموت المنسيّ كما الخروج إلى الحياة التي كانت منسيّة، كان عليها ألّا تمكث في خرابها، وحدث أن خرجت من ذاك الخراب لتستكشف أنها امرأة.. كل ما في الأمر أنها فعلت ذلك لأن ثمّة حياة تسلّلت نحو ذلك المكان المعتم، كل المسألة أنها نفضت الغبار عن ستائرها، وليحدث ذلك كان عليها أن تتقدّم خطوة نحو الستارة، لكنها خطوة شاقّة، هي المسافة الطويلة مابين الحريّة وأثقال الإلغاء الذي مورس عليها دهراً طويلاً.. امرأة انتقلت من الأمان الواهم إلى اللذّة، لذّة أن تكون هي هي، لا سواها».

كان على أنيس الشخصية الموازية لمريم، أن يجد في البانسيون ضالّته ومكانه الأبدي، وعندما تحرك خطوة خارج بابه أيقن ضعفه وعجزه، ولكن من هو أنيس؟

يقول صاحب الرواية: «أنيس كان الفلسفة التي اصطدمت بالأرض، كان من الصعب على رجل هزمته الفلسفة أن يواجه حركيّة الأرض بما تمليه من شروط.. كان من الصعب أن ينزل بالفلسفة من تعاليها وتجريديتها إلى استحقاقات الأرض بما تحمل من حياة واحتمالات، ولهذا بدت إحباطاته لا تُحَدّ، فالرجل يتأرجح بين زمنين، زمن البيولوجيا، والزمن الموضوعي، كما يتأرجح ما بين وعيين، وعي الضرورة، وأوعية خياله التي لا تتّسع للضرورات الصادمة التي هرسته، وحين انحاز إلى الحياة أدرك عجزه، هذا ما حدث لأنيس وأوقعه في الحيرة.. حيرة خياراته ما بين جدل الحياة و«ستاتيك الصمت»، ثمّة مطرقة خبطت باب أنيس، هي المطرقة التي خبطت عجزه.. كان الباب المغلق بالنسبة إلى أنيس هو تلك الأشواك التي تحميه من أنياب الذئب، وما إن فُتح الباب حتى دخل رضا ليبدّد أماني رجل كل ما ينتظره أن يبوح للمقبرة بحبّ عايشه طيلة عمره، «كان يأخذ شكل القنفذ إن شئت» كما يقول الكاتب، هنا فعل الثورة الذي هو البوح، أن تخرج القنفذ منك وتصرخ، فهتاف «الشعب يريد إسقاط النظام»، سيكون بموازاة لحظة تمزيق ذاك الكفن الذي أحاط بأنيس.. للمرة الثانية أقول بأن الثورة ليست إسقاط سلطة، هي إسقاط منظومة أخلاقية برمّتها، هي تفكيك لتلك المقبرة الداخلية التي يعيشها الإنسان المقهور.

طائر «الكانفا»، كانت مريم تحيكه غرزة إلى جانب غرزة في كل منسوجاتها.. لماذا هذا الطير، ما الذي يريد لنا الكاتب أن نقرأه من خلال طائر «الكانفا»؟ سيجيبنا الكاتب: «أن الطير ليس رمزاً، هو الطائر المعتمد في «كانفا» أمي.. وربما في «كانفا» أمك.. الطير هو ذاك الانعتاق الذي نحنّ إليه حتى في مناماتنا.. الطيران ليس مجرّد فعل مضادّ للجاذبية الأرضية، هو فعل حريّة لا يحدّ.. أظن أن البني آدم كان طائراً ما قبل أن يتحوّل إلى تخزين الغذاء، كانت

أجنحته أطول من جسده.. مشكلة التخزين أنه حوّل الإنسان إلى كائن بدين، بدانته حالت دون أن يطير.. «المخزن» يساوي السلطة.. يساوي الدولة بقسريّتها وعنفها وانحطاطها.. هو كذلك حتى في التسميات المعاصرة.. حتى اللحظة ما زالت الدولة في المغرب تسمّى «دولة المخزن».

بانسيون مريم، روايـة تأخذنا إلى فضاءات واسعة داخل العقل والجسد الإنساني المكبوت والمغلق منذ عقود طويلة.. بشر منسيّون على حواف الحياة، مهملون لا أحد يراهم يجمعهم مكان واحد، مكان مُعتم مُغبرّ- والكل يسكن عزلته وماضيه.

كل شخصية في الرواية كان لها ثورتها.. ثورة الحياة التي تسكن كل واحد منهم والكل يراها من منظوره الخاص... البانسيون الذي جمع أشخاصاً منسيّين لا يعيرون انتباههم لأي شيء يحصل، محاصرين داخل عالمهم الخاص، يحيط بكل واحد منهم شرنقة لا يحاول تمزيقها، وبمجرّد خروجه منها يذهب إلى حتفه، لم يستطيعوا أن يخرجوا من ذاكرتهم فاللعب مع الذاكرة كما اللعب مع الله كلاهما سيىء العواقب.. فتح الذاكرة يتساوى وفتح المقابر كما يقول كاتب الرواية.

سوسن.. كانت ضحية اغتصاب وابتزاز طالها من قبل أستاذها عندما كانت في السنة التحضيرية للمعهد العالي للفنون المسرحية، فالاغتصاب بالنسبة لها هو المعادل لكل أشكال العنف التي تشهدها البلاد.. كانت على يقين من أن «المرأة تستطيع تدنيس الرجل لمجرّد أن ترفع تنّورتها مرغمة»، وكانت ترى بأن كل أشكال العنف بما فيها العنف السياسي هو «رفع التنّورة قسراً». فالاغتصاب لا يمثّل هتك الجسد بالقدر الذي يمثّل هتك الإرادة.

دائما كانت تزور المقابر وتضع أكاليل ورد فوق قبور لا تعرف أصحابها وهي على قناعة بأن

الموت لا يفاجئوننا.. إنما الأحياء نحن من نخاف بعضنا البعض كل واحد منا رُهاب بالنسبة للآخر.

تحاول ريتا أن تخرج من محيطها الاجتماعي الباذخ، فهي ابنة مسؤول كبير في الدولة، إنسانيّتها وحبّها للحياة والموسيقا جعل منها فتاة متمرّدة، كانت تمضي معظم وقتها مع أصدقائها التي وصفتهم أمها بالزعران لتقول ريتا: « هؤلاء شعراء وموسيقيون وأولاد عائلات طيّبة».. حاولت جاهدة الاقتراب من الطبقات الاجتماعية التي تراجعت من مواقع الطبقات الوسطى وأصبحت فقيرة ما بعد الكارثة التي حلّت بالبلد، فالتفاوت الاجتماعي أصبح هائلاً في بلد ينمو نصف سكانه على حواف القمامة. جلال صديق ريتا كان يؤمن بأن «كل ما يقوم به الإنسان عن طيب خاطر يقود إلى الله».

أنيس ومريم، عادا ليغلقا باب البانسيون ثانية.. لماذا أغلقوه.. هل هذا يعني التصريح الضمنيّ بـ «اللا أمل»؟ هل هذا يعني التنبّؤ بالمسار المظلم الذي سارت وتسير إليه البلاد؟ أيّ نبوءة تلك التي نسجتها الرواية والتي تقول بأن «السلطة ستخطف الثورة»، وأعني بالسلطة هنا، (والكلام للكاتب)، هي «تلك المنظومة الأخلاقية بالغة الجسارة والقِدم، منظومة العنف، ولهذا كان عليهما إعادة إغلاق بابهما ثانية وإعـادة إسـدال الستائر ثانية.. فحال ناس البلد اليوم وقد خيّم افتقاد الأمل على تفاصيل تفاصيلهم، وقد باتت البلاد تتأرجح ما بين غولين «غول الماضي ببشاعته، وغول المستقبل الذي ينهرسون بين أنيابه».

يقول لي نبيل الملحم: «إن الرواية هي حقيقة حياة، وإذا كانت الحياة قـادرة على انتاج رموزها، فهذا يعني أنها حياة بحقّ.. لو كانت اللعبة معكوسة لأعدمت حياة أبطالي.. لا.. هم بشر من لحم ودم، ولهذا تحوّلوا إلى رمز يمكن إسقاطه على سواهم من البشر.. لو كان غسان كنفاني يبحث عن الرمزية في «اطرقوا باب الخزّان»، لخرج ببيان سياسيّ لا برواية تحوّلت إلى بيان سياسيّ، هذا هو الفارق ما بين الحياة في الرواية والموت في السياسة».

ما من شخصيات ثانوية في بانسيون مريم، فمن كل شخصية فيها يمكن أن تخرج رواية أخرى، إن ريتا شخصية يمكنها أن تسجل رواية كاملة، وسوسن كذلك، وبقيّة أبطال الرواية، وقدري كذلك، غير أنهم مجتمعون في هذه الرواية، فعل كل منهم ما يمكنه فعله.

ما الذي حدث وسيحدث؟ أهذه هي الحياة؟ هل ستستمرّ على هذه الوتيرة؟ فالعالم كما يخيّل إليّ سيموت، فنحن لا نتجرّأ على الدخول إلى المناطق المظلمة التي يمكن للنور أن يبهر فيها العيون ويمكن للأفق أن يكون فيها أوسع وأرحب.. إن ما يكتب تاريخنا الآن هو القوة، فالقوة هي اللحظة، والتاريخ هو تراكم اللحظة تراكماً عشوائياً..

هذه هي رواية «بانسيون مريم» للكاتب نبيل الملحم..

أيّها الجار.. سآكل قلبك

نبيل الملحم

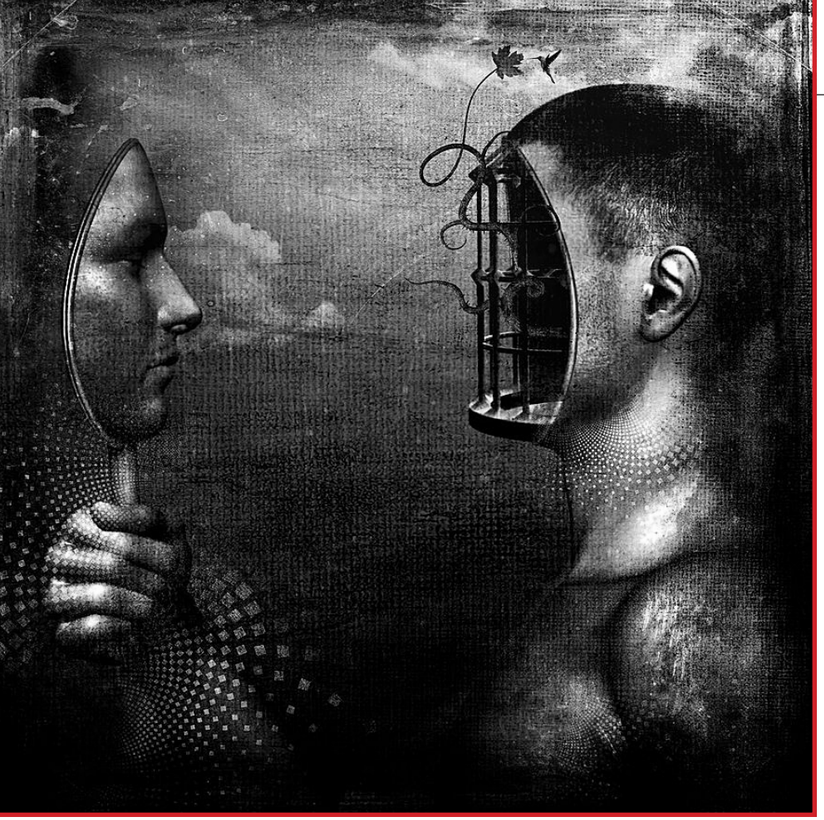

بكلّ البراءة نتساءل:
- ولِمَ العدوّ؟
- لتكون الحرب.
- ولِمَ الحروب؟

ليتعقّبَ البشر طرائدهم، وليكون لديك ترخيص شرعيّ بقتل طرائدك، هو الأمر كذلك، وكنّا قرأنا لـ«توماس مالتوس»، لم نقرأه كما ينبغي للحريصين على دمائهم قراءته.. قرأناه كما لو كان جولة في الصحف، لا دمار يتجوّل في قلوبنا ورئاتنا، قرأناه مع قهوة الصباح وتوقّعات الأبراج، لا كما ينبغي على محاصَرِين بالوقت قراءته.

نقول الوقت، ونعني بالوقت هنا، تلك الآلة الفاتكة التي تلتهمنا، فما إن انتقلت من ليبيا إلى سوريا، حتى ضاق الوقت بنا، وكان علينا أن نعلم أنها الحرب بخياراتها لا تعني سوى الحصيلة السلبيّة ذاتها:»أسوأ الحلول التي سيخضع الناس لها».

واثنان أخذانا إليها في نزاع قتّال على السلطة، الأوّل يراها حقّه التاريخيّ.. الحقّ الذي لا يحدّده زمان ولا مكان ولا مدى، والثاني يتنازع مع الأوّل اللازمان واللامكان واللامدى,

الأوّل اتّكأ على تاريخ انتصاراته في مساحات صغرى (لا تعدو الأزقّة)، والثاني (ظنّاً) و(أخطأ الظنّ)، وهاهو ذا يلوم الأمريكان الذين لم يمنحوه منطقة عازلة، ولم يربطوا أجنحة طائرات خصمهم، ولم تكن تحالفاتهم سوى مع من ينحنون حتى بوس غبار الأحذية مرفقة بـ :»كلّ الطاعة يا سيّدي».

توماس مالتوس

الأوّل رأى البلد ملكيّة حصريّة، والثاني رأى فيها (شنطة) من بضاعة، هي البشر.
لا الأوّل حمى (ملكيّته)، ولا بضاعة الثاني عثرت على شاريها.
وضاعت البلد، ومع كلّ يوم يتجدّد عدوّ لتتجدّد حرب جديدة، والخلاصة؟

إفراغ البلد من ساكنيها، وتحويل من تبقّى إلى طـارد وطريدة، وكـان علينا أن نتابع مجتمعين تلك الصرخة:
- بكلّ الطاعة يا سيّدي.
سيّدي مالتوس، عبقريّة حـروب الأزقـة والإبـادات السكّانية وتخفيض عدد سكّان الأرض إلى ثلثهم، كي تكون الأرض مملوكة لأصحابها الشرعيين.
- الشرعيّون؟ نعم.
ذاك المليار الذهبي الذي لا بدّ وأن تعمل البشريّة في خدمته، مابين دون العبد والعبدً و«البروليتاريا المرفّهة»، وتعالوا نحسب الحصاد في سوريا:
- مليون قتيل، ما من مقتول فيهم يسعى إلى خمّارة أو صومعة.
- أحدَ عشرَ مليونَ مهجّر، ما من مهجّر فيهم يعرف الحقيقة الحقيقيّة للسيّدة ميركل، تلك الفولاذية التي تعرف كيف تسحب النسل من السلالة لحساب مستقبل قارّة تحتضر، على حساب بـلاد تتحوّل ببطْء وبـإرادة ساكنيها إلى مقبرة.
- تراب تصحّر، فلا أرض تَنبُت ولا غراس تَستنبَت.
وقهر يتوالد كـما لـو كـان ذلـك الكائن الأسطوريّ الذي يلتهم قلوب بشر، لم تطلق ولو صدفة أغنية عن العشاق، ولم تكتب ولو مرّة واحدة فوق صخرة تُطلّ على طريق دمر / الهامة :» اذكريني».
ومـازال الـكـلّ.. القاتل والمقتول.. العنق والساطور، يهتفان:
- تعالوا إلى ميادين الحروب.
ولم نكن نقرأ، ومازلنا لا نقرأ، ولن تتيح لنا رائحة البارود أن نقرأ، ونسينا تلك الصرخة في أذن ذاك البدويّ الرسول.. «صرخة الله الشهيرة فيها»:
- اقرأ.

هو الأمر كذلك، أوهـامَ الطارد والطريدة، وحقيقة العدوّ لذي يصنعانه ليصنعهم.
تجّار حروب، بقّاليّات موت، سوبرماركات مشرّدين، بنوك أعضاء بشريّة، ومع كلّ صباح نصرخ:
- يا الله ما أحلى صباحاتنا.. هانحن عثرنا على عدوّ جديد ما إن تبدأ معركتنا معه لنولّد غيره.
ثمّة رجل، كان ذات يوم يساوي رسولاً منسيّاً، كان اسمه : ميخائيل أرباتوف، هذا الرجل خاطب الأمريكان بجملة كان علينا أن نقرأها مع سورة «اقرأ»، قال لهم:» سنقدّم لكم أسوأ خدمة، سنحرمكم من العدوّ».
لم نقرأه، لسنا وحدنا من لم يقرأه، كلّ البلقان لم يقرأه، «فتبلقن»، وكل الصومال لم يقرأه، «فتصومل»، والعراقيون لم يقرأوه «فتعرقنو»، وهانحن «نتسورن»، لنكون مائدة لكل أطباق الحروب فوق أرضنا، ومازلنا نصرخ:
- أيّها الجار العدوّ، سنأكل قلبك.
ألم يصرخ بها العراعرة؟
والعراعرة هنا ليسوا أولئك مرتدي القفاطين والجلابيب فقط.. لابدّ أن للعراعرة نسل يطال تلك الأهزوجة التي تبدأ بـ «أمة عربيّة واحدة»، وشقيقتها»ياعمال العالم اتّحدوا».

ومازلنا نصرخ:
- أيّها الجار سنأكل قلبك.

#منقدر

حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.

حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.

«منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة «منقدر» الإعلامية بمشاركتنا: «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

https://www.facebook.com/aman.network.peace

Woman

إذا كان أطلس يحمل الأرض فوق ظهره..
فبعض النساء يحملنها فوق رؤوسهنّ..

عمل للفنان السوري مصطفى يعقوب

© Moustafa Jacoub